

الفصل الثاني قضايا العلم والتعليم والتعلم في المذهب المالكي

تتمهين:

ناقش فقهاء المالكية العديد من القضايا المتصلة بعملية التعليم والتعلم التي كانت مجالاً لجِدال التربويين في الماضي وما زالت جذورها محل خلاف في الوقت الحاضر أمثال: قضية تعليم المرأة، وقضية محو الأمية، قضية الاختلاط في التعليم، وضوابط البحث العلمي والتصنيف، بالإضافة إلى تقسيمهم للعلوم والمحتويات التعليمية. وقد وضع فقهاء المالكية حلولاً واقعية للعديد من المشكلات الدينية مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فتميزت بالشفافية وقابليتها للتطبيق العلمي في واقع المؤسسات التعليمية للارتقاء بالعملية التربوية وتوجيه القائمين عليها.

وفيما يلي نعرض قضايا التربية والتعليم في ظل المذهب المالكي:

أولاً: فضل العلم والعلماء في المذهب المالكي :

من أعظم مبادئ التربية الفقهية المالكية الإعلاء من مكانة العلم والعلماء فموقفهم تجاه قضايا العلم والتربية يبدو من خلال أقوال وآراء وفتاوى أئمة المالكية وأنشطتهم العلمية والفكرية في نشر المذهب.

وفيما يلي نعرض للمكانة العظيمة التي أولاها فقهاء المالكية للعلم والعلماء.

في فضل العلم يورد الإمام سحنون "جعل الله العلم أفضل الأعمال وبه تُنال أفضل الأحوال وترفع الدرجات وتضاعف الحسنات، ولا تصحُ الطاعة إلا به ولا اجتناب المعاصي إلا بعد حصوله"^(١).

(١) مالك بن أنس (الإمام مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن عثمان بن خثيل بن عمرو بن الأصبحي، ت ١٧٩هـ)، المدونة الكبرى، رواية: سحنون بن سعيد التتوخي، تحقيق: أحمد عبد السلام، ج(١)، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م)، ص ٥٩.

ويتضح من هذا النص وضع فقهاء المالكية العلم في مكانة أفضل الأعمال والقرب إلى الله سبحانه وتعالى فبه ترفع الدرجات وتصح العبادات وتحط الخطايا وتجنب المعاصي.

ونعرف العلم بأنه "بحث نظري، بمعنى أنه جهد مبذول للمعرفة والفهم الذي يُحيط بطواهر الطبيعة، على أن يشمل كلا من الإنسان والعالم المحيط"^(١).

أما مفهوم العلم بالمعنى الإسلامي فإنه "أوسع دائرة، أنه المعرفة بكل نافع من الأمور. إنه المعرفة بالكون وبما وراء الكون، بالوجود المادي، وبالوجود الروحي، إنه المعرفة بالآفاق وبالأنفس وفي نطاق ذلك يدخل العلم بالمادة أو العلم بالمفهوم الحديث"^(٢).

ويُعرف فقهاء المالكية العلم بأنه "ليس العلم الذي هو الفقه في الدين بكثرة الرواية والحفظ وإنما هو نور يضعه الله حيث يشاء"^(٣). "فليس العلم بكثرة الرواية وإنما العلم لمن اتبع العلم واستعمله واقتدى بالسنن وإن كان قليل العلم، ولا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل.

وقال معاذ بن جبل: اعلّموا ما شئتم أن تعلموا فلن يأجركم الله تعالى بعلمه حتى تعملوا"^(*).

قال ابن عبد البر: ورى عن النبي ﷺ مثل قول معاذ وفيه زيادة "أن العلماء همتهم الرعاية، وأن السفهاء همتهم الرواية"^(٤).

(١) صلاح قنصوة، فلسفة العلم، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م)، ص ٥٠.
(٢) علي عبد الحلیم محمود، موقف الإسلام من الفن والعلم والفلسفة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م)، ص ٦٨.

(٣) الحطاب، مرجع سابق، ج(٨)، ص ٧٥.

(*) ابن المبارك (الإمام عبد الله بن المبارك بن واضح أبو عبد الرحمن الحنظلي، ت ١٨١هـ)، الزهد لابن المبارك تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ج(١)، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص ٢١. بلفظ "اعلموا ما شئتم أن تعلموا فلن يأجركم الله بعلم حتى تعملوا".

(٤) ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري المالكي الفاسي، ت ٧٢٧هـ)، المدخل، تحقيق: أحمد فريد المزبني، م(١)، ج(١)، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت)، ص ٢٢.

وقد استحَبَّ فقهاءُ المالكية شرب ماء زمزم بنية طلب العلم فيورد الإمام الحطاب "اشتَهَرَ عن الشافعي أنه شربه للرمي فكان يصيب من كل عشرة تسعة. وشربه أبو عبد الله الحاكم لحسن التصنيف وغيره، فكان أحسن عصر؛ تصنيفاً، ولا يحصى كم شربه من الأئمة لأمر نالوها. وقد ذكر لنا الحافظ العراقي أنه شربه لشئٍ فحصل له، وأنى شربته مرةً وأنا في بدءة طلب الحديث وسألت الله أن يرزقني حالة الذهبى فى حفظ الحديث ثم حججت بعد عشرين سنة وأنا أجد من نفسى طلب المزيد من تلك الرتبة فسألت مرتبةً أعلى منها فأرجو الله أن أنال ذلك" (١).

كما استحَبَّ فقهاءُ المالكية بذل العطايا لطلب العلم وتيوبها بعدم التصرف فيها إلا للجد والاجتهاد فى طلبه فيورد الإمام الحطاب: "أن من أعطى مالاً لاشتغاله بطلب العلم أنه لا ينفقه فى غير ذلك، وحكى أن الفقيه التادلى وقعت له هذه المسألة دفع له أبوه، مالاً ليقرأ عليه فرأى أن غرض أبيه لم يحصل فرد له المال وأخبره أنه لم يبلغ فى القراءة غرضه، فأتى أبوه إلى بعض الصالحين فشكا له أمره فدعا له وقال: اللهم افتح له المدونة كما فتحتها لسحنون" (٢).

وقد حثَّ فقهاءُ المالكية على ضرورة مدارس مسائل العلم لأن آفة العلم النسيان فيورد الإمام الحطاب ناصحاً العالم والمتعلم "ينبغي أن لا يغفل عن درس المسائل فأفة العلم النسيان. وحكى عن أبى عمر الاشيبلى أنه لا يبقى مع الحافظ آخر عمره إلا معرفة موضع المسائل وما هى بمنزلة كبيرة لمن كان بهذه المنزلة من العلم" (٣).

(١) الحطاب، مرجع سابق، ج(٤)، ص ص ١٦٤ : ١٦٥.

(٢) المرجع السابق، ج(٨)، ص ٥.

(٣) المرجع السابق، ج(٨)، ص ١٩.

وقال الزهري- شيخ الإمام مالك- إنما يُذهب العلم النسيان وترك المذاكرة- لذلك فقد حذر كثيراً من الأئمة- من إهمال المذاكرة ونهبوا على أن أشد غوائل العلم النسيان تحذيراً وتنبهياً منهم^(١) رحمهم الله أجمعين.

وقد استحب فقهاء المالكية حضور مجلس القاضي بقصد التعليم فيورد الإمام الحطاب: "في كون الصحابة جلوساً حول النبي ﷺ: هذا يدل على جواز الجلوس للناس حول القاضي يسمعون قضاءه ويتعلمون أعماله. وقال الفقهاء: لا يجلس حوله وذلك منقسم، أما من كان قصده التعليم ويظن ذلك فليقرب، ومن كانت إرادته الدنيا ليس العلم فليبعد ومن كان قصده التعلم ويطوى في ذلك نيل معاشٍ خلال فيمكن وذلك بحسب ما يظهر للعالم القاضي من شمائل أو فراسة"^(٢).

وقد قبح فقهاء المالكية عدم طلب العلم فيورد الإمام سُحنون "سئل مالك عن السفلة فقال: إن لم يكن طالب العلم فهو سفله.

لأنه روى عن النبي ﷺ أنه قال: "إذا استرزل الله عبداً حذر عنه العلم"^{(٣)*}. وقد ضرب الإمام مالك رحمه الله أروع الأمثال للإفتداء به في جده لطلب العلم فقد كان رحمه الله "دعواً على طلب العلم قد صرف نفسه إليه في جدٍ ونشاطٍ وصبرٍ لا تمنعه شدة الحر والجو اللافح من أن يخرج من منزله، ويتربق أوقات خريج العلماء من منازلهم إلى المسجد ولا تمنعه حدة بعضهم من أن يأخذ عنهم ويتحمل في ذلك غلظة اللوم أحياناً ويتجنب بهدوئه وكياسته ورفقه أن يثير حذتهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وقد انقطع

(١) الأنصاري (شيخ الإسلام زين الدين الحافظ زكرياء بن محمد بن أحمد بن زكرياء الأنصاري السبكي القاهري الأزهرى الشافعي، ت ٩٢٩هـ)، المؤلؤ التنظيم في روم التعلم والتعليم، تحقيق: عبد الله نواره، (القاهرة: دار القلم للتراث، ١٩٩٧م)، ص ١٩.

(٢) المرجع السابق، ج(٨)، ص ٢٠٢.

(*) القضاءي (الإمام محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاءي، ت ٤٥٤هـ)، مسند الثنهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط(٢)، ج(٢)، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م)، ص ١٧. بلغظ "ثم ما سترزل الله عبداً حذر عنه العلم والأدب).

(٣) مالك بن أنس، مرجع سابق، ج(١)، ص ١٥.

بكل وقته إلى العلماء، فهو يلازمهم في الغداة وفي العشي، فيرى أنه كان يلازم ابن هرمز من بكرة النهار إلى الليل، وإذا كان لم يدخر جهداً في طلب العلم فهو أيضاً لم يدخر في سبيله مالا حتى لقد قال ابن القاسم: أفضى بمالك طلب العلم إلى أن نقض سقف بيته فباع خشبه ثم مالت عليه الدنيا من بعد" (١).

وقد أعلی فقهاء المالكية من شأن العلماء ورثة الأنبياء فيورد الإمام ابن الحاج "رأى أن الله ﷻ يأمر يوم القيامة بأهل البلاء إلى الجنة، والعلماء وقوف في المحشر فيقولون يا ربنا بفضل علمنا دخلوا الجنة أي: أنهم علموهم ما يلزمهم من الأحكام في بلادهم وما لهم على ذلك من الأجور وكيفية الصبر وما للصابرين فامتثلوا ذلك منهم فكانوا سبباً لما جرى. يقول الله ﷻ أنتم عندي كأنبياي اذهبوا فاحترقوا الصوف فاشفَعوا تشفعوا، وإذا كان الأمر كذلك فينبغي الاعتناء بأمر العالم" (٢).

ويتضح من النص السابق المكانة العظيمة التي يتبوها العلماء والفقهاء ولا غر في ذلك فقد كان للفقهاء في الإسلام "مركز الريادة، والتوجيه، والأفكار، والتقويم، والإرشاد إلى النهج الواضح في شئون الدين والدنيا منصاعاً لبدأ الإسلام في المزج بينهما مزجاً تاماً تجعل فيه الدنيا مزرعةً للأخرة وتجعل فيه الآخرة حافزاً على الإنتاج، والعمل الصالح في الدنيا" (٣).

ويؤكد فقهاء المالكية تلك المكانة الكبيرة للعالم فيورد الإمام ابن الحاج: "العالم إذا مات بكى عليه كل الخلق حتى الطير في الهواء والسمك في الماء لانتفاعهم به في تبين الأحكام عليهم فيرتفع عنهم العذاب لأجل علمه" (٤).

(١) محمد أبو زهرة، مالك حياته وعصره - آراؤه وفقهه، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) ابن الحاج العبدري، مرجع سابق، م (١)، ج (١)، ص ٦٩.

(٣) فتحي محمد حسنين معبد، مرجع سابق، ص ١٨.

(٤) ابن الحاج العبدري، مرجع سابق، م (١)، ج (١)، ص ٩٧.

وقد حذر فقهاء المالكية من الانتقاص والاستهانة في حق العلماء فيورد الإمام الحطّاب "أن لحوماً العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب"^(١).
"فمن تكلم في عالم بما لا يجب فيه حد ضرب أربعين سوطاً"^(٢).

ثانياً: تقسيم العلوم في ظل المذهب المالكي :

قسم فقهاء المالكية العلوم إلى:

- ١- علومٌ شرعيةٌ.
- ٢- علومٌ غير شرعيةٌ.
- ٣- علومٌ مذمومةٌ محرّمٌ تعلّمها.

وفيما يلي نعرض أقسام هذه العلوم في ظل المذهب المالكي:

١- العلوم الشرعية :

وهي العلوم المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية ويعد تعلمها فرض عين على كل مسلم بالغ عاقل مكلف.

يورد الإمام خليل "..... كَالْقِيَامِ بِعُلُومِ الشَّرْعِ....."^(٣).

وفى شرح ذلك يورد الإمام المواق "ابن رشد: طلب العلم والتفقه في الدين. من فرّض الكفاية كالجهد إلا ما لا يسع الإنسان جهله من صفة وضوئه وصلاته وصومه وزكاته إن كان ممن تجب عليه الزكاة، وكذلك من كان فيه موضع للإمامة والاجتهاد فطلب العلم عليه واجب. وسئل مالك أوجب طلب العلم؟

فقال: أما على كل الناس فلا"^(٤).

(١) الحطّاب، مرجع سابق، ج(١)، ص٢٧.

(٢) المرجع السابق، ج(٨)، ص٤٠٩.

(٣) خليل بن اسحاق المالكي، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٤) المواق (الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف المواق، ت٨٩٧هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، ج(٤)، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م)، ص٥٣٨ (مبّطوع بأسفل كتاب مواهب الجليل لشرح مختصر خليل).

ويتضح من النص السابق أن العلوم الشرعية المتمثلة في معرفة الأحكام الشرعية للعبادات والقيام بالشعائر الإسلامية على وجهها الصحيح من الصلاة والوضوء والصوم والحج ومعرفة أركانها وسننها ومستحباتها من العلوم فرض العين فمن جهلها وجب عليه تعلمها.

وتشمل العلوم الشرعية أيضاً علم الموارِيث والفرائض وأحكام البيوع والنكاح والزكاة فيورد الإمام الحطاب:

"علم الفرائض وهو الفقه المتعلق بالأرث وعلم ما يُوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة"^(١).

"الزكاة لا بد للإنسان أن يكون عالماً بأحكامها ومصرفها إلا وجب عليه أن يعلم ذلك"^(٢).

"البيع والنكاح عقدان يتعلق بهما قوام العالم لأن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان محتاجاً إلى الغذاء ومفتقراً إلى النساء وخلق له ما في الأرض جميعاً كما أخبر في كتابه ولم يتركه سدى يتصرف كيف يشاء إلى آخره، فيجب على كل واحد أن يتعلم منه ما يحتاج إليه، ومعرفة أحكام البيع وحقيقته ضرورية حتى للصبيان"^(٣).

وتُعد العلوم الشرعية أفضل وأشرف العلوم وفيها يورد الإمام الحطاب:

"فخير العلوم وأفضلها وأقربها إلى الله وأكملها علم الدين والشرائع، المبين لما اشتملت عليه الأحكام الإلهية من الأسرار والبدائع، إذ به يعلم فساد العبادات وصحتها، وبه يتبين حل الأشياء وحرماتها، ويحتاج إليه جميع الأنام، ويستوى في الطلب به الخاص والعام. فهو أولى ما أنفقت فيه نفائس الأعمار، وصرفت إليه جواهر الأكفار، واستعملت

(١) الحطاب، مرجع سابق، ج (٨)، ص ٥٨.

(٢) المرجع السابق، ج (٣)، ص ٢٣٧.

(٣) المرجع السابق، ج (٦)، ص ص ٣: ٤.

فيه الأسماع والأبصار وقد أكثر العلماء رحمهم الله في ذلك من المصنفات، ووضعوا فيه المطولات والمختصرات" (١).

٢- العلوم غير الشرعية:

وتشمل العلوم غير الشرعية: علم الحساب، وعلم الطب، وعلم الإفتاء، وعلم القضاء وعلم الجرح والتعديل، والعلوم الخاصة بالمهن والصناعات المختلفة وهذه العلوم فرض كفاية وهي التي "لا يَسْتَعْنَى عنها في قَوامِ أمور الدنيا، وإذا قام بها واحدٌ كفى" (٢).

وفيما يلي عرض للعلوم غير الشرعية في ظل المذهب المالكي:

أ. علم الطب :

يُعد علمُ الطبِّ من العلوم غير الشرعية وتعلمه فرض كفايةٍ لحاجة الإنسانية إليه في بقاء الأبدان وحمائتها من الأمراض ويرتبط بعمارة الأرض.

ويورد الإمام ابن الحاج: "يتعين على طلبة العلم ومن فيه أهلية للفهم والمعرفة أن يشتغل بعلم الطب في هذا الزمان لقلّة من يشتغل به من المسلمين حتى إنه ليكاد الاشتغال به أن يكون فرض عين فإذا اشتغل طالب به نفع نفسه وأهله ومعارفه وإخوانه المسلمين وبقي في قرية نفعها متعد وأنت تجد في هذا الزمان من فيه قابلية للفهم لذلكه وحذقه ثم يترك الاشتغال به مع القدرة على تحصيله" (٣).

ب- علم الحساب :

يورد الإمام الحطاب: "الحسابُ المفيدُ القطع ويستخرج به غالب الجهولات" (٤).
ويجعل فقهاء المالكية علم الحساب من العلوم فرض الكفاية لحاجة الناس إليه في معرفة مقادير الزكاة والمعاملات وقسمة الموارث والوصايا.

(١) المرجع السابق، ج(١)، ص٥.

(٢) الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ت٥٠٥هـ)، إحياء علوم الدين، تحقيق: العراقي، ج(١)، (القاهرة مكتبة مصر، ١٩٩٨)، ص٢٧.

(٣) ابن الحاج العبدري، مرجع سابق، م(٢)، ج(٤)، ص١٣١.

(٤) الحطاب، مرجع سابق، ج(٣)، ص٢٩٢.

ج- علم القضاء :

يورد الإمام الحطّاب "قال ابن عبد السلام: وعلم القضاء وإن كان أحدَ أنواعِ علمِ الفقه ولكنه متميزٌ بأمورٍ لا يُحسنها كل الفقهاء، وربما كان بعض الناس عارفاً بفصل القضاء وإن لم يكن له باعٌ في غير ذلك من أبواب الفقه كما أن علم الفرائض كذلك وكما أن علم التصريف من علم العربية وأكثر أهل زماننا لا يُحسنونه وقد يُحسنه من هم دونهم في بقية العربية. ولا غرابة في امتياز علم القضاء في غيره؛ من أنواع الفقه"^(١).

ويتضح من النص السابق اشتمال علم القضاء على معرفة علم الفقه وعلم الفرائض وعلوم العربية والتصريف.

د- علم الإفتاء :

يُعتبرُ فقهاء المالكية الرءى على أسئلة المستفتين وإجابة الطالبين من فروض الكفاية فيورد الإمام المواق: "نقل أبو عمر عن الحسن ما نصه: ست إذا أداها قوم كانت موضوعةً عن العامة، وإذا اجتمعت العامة على تركها كانوا آثمين: الجهاد في سبيل الله- يعنى سد الثغور والضرب على العدو- والفتيا وغسل الميت والصلاة عليه والصلاة في جماعة وحضور الخطبة"^(٢).

ويتضح من النص السابق اعتبار القيام بعلم الإفتاء من فروض الكفاية ولما له من أهمية كبيرة في حياة عامة الناس ولذلك فقد وضع فقهاء المالكية للفتوى مجموعة من الضوابط لصيانة الشريعة الإسلامية يوردها الإمام الحطّاب:

"أما شرطُ الفتوى ففيها لا ينبغي لطالب العلم أن يُفتى حتى يراه الناس أهلاً للفتوى ومن شرطها أن يكتمل له آلات الاجتهاد، وذلك علمه بالقرآن، وناسخه ومنسوخه، ومفصله من مجمله، وعامه من خاصة، وبالسنة مميّزاً بين صحيحها وسقيمها

(١) المرجع السابق، ج(٨)، ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ج(٤)، ص ٥٣٨.

عالمًا بأقوال العلماء وما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه، عالمًا بوجود القياس ووضع الأدلة مواضعها، وعنده من علم اللسان ما يفهم به معانى الكلام^(١).

هـ - علم الفلك :

استحب فقهاء المالكية الاشتغال بعلم الفلك الذى يساعد الناس على معرفة الوجهة الشرعية للقبلة وأجزاء الليل لمساعدة الناس فى معرفة أوقات الصلاة المفروضة، أما ما يختص بمعرفة نقصان الشهور من تمامها دون النظر إلى الأهلة فكره فقهاء المالكية الاشتغال به ، ويتضح ذلك فيما يورده الإمام الحطاب:

"الاشتغال بالنجوم فيما يعرف به سمت القبلة وأجزاء الليل جائزٌ بل مستحبٌ، ولا يحرّمُ الاشتغالُ به لأنه ليس من علم الغيب وإنما هو من طريق الحساب، أما يؤتى إلى معرفة نقصان الشهور من كمالها دون رؤية أهلتها فذلك مكرهٌ لأنه من الاشتغال بما لا يعنى إذ لا يجوز لأحدٍ أن يعول فى صومه وفطره على ذلك فيستغنى عن النظر إلى الأهلة بإجماع العلماء، وكذلك ما يُعلمُ به الكسوفات، لأنه يوهم العوام أنه يعلم الغيب ويزجر عن ذلك ويؤدب"^(٢).

وفى عدم جواز تعلم علم الغيب أو الإجاره عليه يورد الإمام الحطاب:

"اعلم أن أخذ الأجرة والجعل على إ دعاء علم الغيب وظنه لا يجوز للإجماع"^(٣).

وقد اعتبر فقهاء المالكية معرفة كسوفِ وخسوفِ الشمس والقمر ضمن العلوم الغيبيات التى لا يجوزُ تعلمها أو ادعائها.

و - علم الجرح والتعديل :

اعتبر فقهاء المالكية مُدارسة علم الجرح والتعديل من فروض الكفاية، والمقصود بالمصطلح الحديثى "علم الجرح والتعديل" : علمٌ يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديله بألفاظٍ

(١) المرجع السابق، ج(٨)، ص٧٦.

(٢) المرجع السابق، ج(٣)، ص٢٩١.

(٣) المرجع السابق، ج(٧)، ص٥٣٩.

مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ وهذا العلم هو من فرع علم رجال الحديث والكلام في الرواية جرحاً وتعديلاً ثابتاً عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين من بعدهم^(١).

ويؤكد فقهاء المالكية على عظيم أهمية الاشتغال بمدارسة علم الجرح والتعديل فيورث الإمام الخطاب: "وجرح المحدث الذي يخاف أن يعمل بحديثه أو يرى عنه. وهذه أمور ضرورية في الدين معمول بها مجمع عليها من السلف الصالح وقال النبي ﷺ: أما معاوية فصعلوك الحديث" (*)(٢).

ويتضح من النص السابق أن المتفق عليه بين المسلمين أن جرح الرواية والكلام فيهم جائز شرعاً، وهذا ما ذهب إليه فقهاء المالكية وكثير من أهل العلم ومنهم الإمام النووي رحمه الله حيث يذكر "اعلم أن جرح الرواية جائز، بل واجب بالاتفاق، للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة الإسلامية المكرمة، وليس هو من العيبة المحرمة بل هو من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأمة وأخبارها وأهل الورع منهم يفعلون ذلك"^(٣).

وقد تكلم الإمام مسلم رحمه الله على جماعة منهم في مقدمة صحيحة^(٤). وجوز الإمام ابن الصلاح ذلك صوتاً للشريعة ونفيًا للخطأ والكذب عنها، فبين رحمة الله الغاية من ذلك ثم قال "وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواية، وعن أبي بكر ابن خلدون قلت ليحيى بن سعد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماً عند الله يوم القيامة؟

(١) حاجي خليفة، مرجع سابق، ج(١)، ص ٥٨٢.

(* الحاكم النيسابوري، مرجع سابق، ج(٤)، ص ٦١. بلفظ "أما معاوية فصعلوك لآمال له وأما أبو جهم فإني أخاف عليك شقاقه".

(٢) الخطاب، مرجع سابق، ج(٥)، ص ٤١.

(٣) جمال الدين القاسمي، مرجع سابق، ص ٥٨٩.

(٤) مسلم (الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج(١)، ط(٢)، (بيروت: دار التراث العربي، ١٣٧٩هـ)، ص ٥.

فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول لي: لم لم تذب عن حديثي" (١).

وما يؤكد اهتمام فقهاء المالكية بهذا العلم ما يُورده الإمام الحطاب في معرض حديثه عن ستر القائم بالمعصية إن لم يكن من المشتهرين بها فيورد رحمه الله:

"أما في أصحاب الحديث وحملة العلم المقلدين فيجب كشف أحوالهم السيئة لمن عرفها ممن يقد في ذلك ويلتفت إلى قوله لئلا يغتر بهم ويقلد في دين الله من لا يجب وعلى هذا اجتمع رأي الأئمة قديماً وحديثاً.

وليس الستر هاهنا بمرغّب فيه ولا مباح، وليس من الإثم في كشفه ورفعهِ إلى السلطان" (٢).

ولا غرور في حث فقهاء المالكية طلاب العلم على مُدارسة هذا العلم فقد كان الإمام مالك رحمه الله أول من تكلم في الرجال لشديد عنايته بالحديث وهذا ما يورده الإمام الحافظ البلقيني: "أن الإمام مالك رحمه الله على تَقْدَمِهِ قد تكلم في الرجال قبل شعبة وغيره بمد" (٣).

قال السخاوي: "ونظر في الرجال شعبه، وكان متثبتاً لا يكاد يرى إلا عن ثقة وكذا كان مالك" (٤).

وتقدُّ الرِأْيِ ليس بالأمر الهين أو السهل، فلا بد للقاء به أن يكون واسع الاطلاع قوي الفهم مرهف الحس، دقيق الفطنة مالكاً نفسه لا يستميله الهوى ولا يستخفه بادرظن يستوفى النظر ويبلغ المقر، وهذا المرتبة لم يصل إليها إلا الأفاضل الجهابذة. وقد كان الإمام

(١) ابن الصلاح، تحقيق عائشة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٥٨٩.

(٢) الحطاب، مرجع سابق، ج (٨)، ص ص ١٨٣: ١٨٤.

(٣) سراج الدين البلقيني، محاسن الاصطلاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت)، ص ٢١٨.

(٤) السخاوي، فتح المغيب شرح ألفية الحديث، تحقيق عبد الرحمن عثمان، م (٣)، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٣م)، ص ٣٥١.

مالك من هؤلاء النفر يشهد له بذلك أهل الفن في عصره ومن بعدهم فقد اشتهر بالإمامة في النقد مع الأفاضل أمثال سفيان الثوري.

ز- علوم المهن والحرف والصنائع :

اعتبر فقهاء المالكية مدارس العلوم التي تصلح بها المهن والحرف والصنائع من فروع الكفاية فيورد الإمام المواق: "الذي لعز الدين في قواعده: فروع الكفاية التي تتعلق بها المصالح الدنيوية من الحرف والزرع والغزل والنسيج"^(١).

ويورد الإمام ابن الحاج: "اعلم وفقنا الله تعالى وإياك أن جميع الصنائع فرض على الكفاية في الغالب لكن بعضها أكد من بعض"^(٢).

ويتضح من النصوص السابقة إجمال فقهاء المالكية لتعلم علوم جميع المهن والحرف والصنائع ذات الأهمية والنفع في حياة الناس وجعلها فروع الكفاية وفي تفصيل هذا الحديث أوجزوا الحديث عن علمين فقط هما علم الفلاحة وعلم الغراسة كما يلي:

• علم الفلاحة:

يُعرف علم الفلاحة بأنه: "علم يتعرف منه كيفية تدير النباتات من بدء كونه إلى تمام نشوئه"^(٣).

ويعتبر فقهاء المالكية علم الفلاحة من العلوم التي مدارسها من فروع الكفاية فيورد الإمام ابن الحاج: "فالزراعة من أعظم الأسباب وأكثرها أجراً إذ أن خيرها متعد للزرع وإخوانه المسلمين وغيرهم والطير والبهائم والحشرات كل ذلك ينتفع بزراعته فما انجحها إذا كانت على وجهها الشرعي وهي من أكبر الكنوز المخبأة في الأرض لكنها تحتاج

(١) المواق، مرجع سابق، ج (٤)، ص ٥٣٩.

(٢) ابن الحاج العنبري، مرجع سابق، م (٢)، ج (٤)، ص ٣.

(٣) ابن الأكناني (الإمام أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن ساعد، ت ٧٤٩هـ)، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد تحقيق: عبد المنعم محمد عمر، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٠م)، ص ١٨٧.

إلى معرفة بالفقه وحسن محاولة في الصناعة مع النصح التام والإخلاص فيها. فمن فيه أهلية لتعلم العلم المحتاج إليه في حرفته فيتعين عليه التعلم ومن لم يكن فيه أهلية لذلك فليسأل العلماء عن فقه ما يحتاج إليه في زراعته أو غيرها من الحرف إذ أن ذلك يحتاج إلى فقه كثير^(١).

• علم الغراسة:

علم الغراسة من العلوم المتصلة بعلوم الزراعة وتعلمها من فروع الكفاية. يورد الإمام ابن الحاج: "الغراسة تحتاج إلى علم بها وعلم فيها. فأما العلم بها فهو العلم بصناعة الغراسة وما يصلحها وما يفسدها. وأما العلم فيها فهو تعلم لسان العلم وما يجوز منها وما يحرم وما يكره وما يباح سيما في المساقاة إذ أن لها أركاناً وشرطاً لا تصح إلا بها وقد كثرت المفاسد فيها لأجل ما اعتاده بعض الناس فيها"^(٢).

٢- العلوم المذمومة :

يعدُّ فقهاء المالكية الاشتغال بعلم الكيمياء وعلم السحر محرماً حيث إنها من العلوم المذمومة لديهم.

أ- علم الكيمياء:

يعتبر فقهاء المالكية علم الكيمياء من العلوم المذمومة لما يحيط بها من غموض الفهم فيورد الإمام ابن الحاج: "وأما الاشتغال بتحصيل علم الكيمياء فهو من الباطل البين والغش المتعدى ضرره لأهل زمانه ومن بعدهم، وذلك أن من فعلها فقد خلط على الناس أموالهم، وبخسها عليهم إذ أنهم مختلفون في فعلها.

فمنهم من يعملها، ولا علم عنده أنها تتغير بعد زمان، وذلك الزمان يختلف بحسب القلة والكثرة، وكثير منهم من يعلم أنها تتغير، ويغش الناس بها فيشغلون نمتهم بأموالهم

(١) ابن الحاج العبدري، مرجع سابق، م(٢)، ج(٤)، ص ٩.

(٢) المرجع السابق، م(٢)، ج(٤)، ص ٩.

وكل ذلك حرامٌ سحتٌ، ومنهم من يزعم أنها لا تتغير، وهو بعيد. ولو قدرنا عدم تغييرها فذلك لا يجوز أيضاً؛ لأن الذهب المعدنى، والفضة المعدنية ينفعان لأمراض، ولهما خاصية فى الأدوية، وغيرهما يعود بالضرر على المريض فيزيده مرضاً أو يموت بسببه؛ لأنه لا بد أن يكون فى غير المعدنى عقاقير قد يسقم بعضها، وقد يقتل بعضها فعلى هذا فكل من تعاطى شيئاً من ذلك فقد شغل ذمته بأموال الناس، ودمائهم^(١).

ويتضح من النص السابق أن الاشتغال بعلم الكيمياء كما شاع فى عصرهم وسيلةٌ من وسائل الخداع والتدليس وسلب أموال الناس والتعدى على حياتهم ودمائهم بالتسبب فى موتهم أو زيادة مرضهم وعلاقتهم وذلك فى وصف عقاقير طبيةٍ مستخرجهٍ من معادن النحاس والذهب والفضة ولها مفعول سار فى الشفاء من كثير من الأمراض. ويورد الإمام الحطاب: "لا تجوز شهادةٌ ولا إمامةٌ من يشتغل بعلم الكيمياء"^(٢).

ب- علم السحر :

يعتبرُ فقهاءُ المالكية الاشتغال بعلم السحر من الكفر البين وحكموا بقتله فيورد الإمام المواق: "قول مالك وأصحابه أن الساحر كافر بالله تعالى. قال مالك هو كالزنديق إذا عمل السحر بنفسه قُتل ولم يستتب. ومن لم يباشر عمل السحر وجعل من يعمل له فى الموازنة ويؤدب أدباً شديداً الباجى: ولا يُقتل الساحر حتى يثبت أن ما يفعله هو من السحر الذى وصفه الله بأنه كفر قال أصبغ: يكشف عن ذلك من يعرف حقيقته"^(٣).

ويتضح من النص السابق أن "الإمام مالك رحمه الله من أشد الناس محاربة لهذا الأصل الفاسد الذى استثار واستطار شره فى القديم والحديث، وكل من أراد حيلة نسب

(١) المرجع السابق، م(٢)، ج(٣)، ص ١٣٣: ١٣٤.

(٢) الحطاب، مرجع سابق، ج(٨)، ص ١٦٦.

(٣) المواق، مرجع سابق، ج (٨)، ص ٣٧١.

نفسه إليه وزعم أنه ساحرٌ، وأتاه العوام والجهال من كل قطر ومصر؛ طالبين منه أن يفعل لهم سحراً، وهذا مع الأسف في المجتمعات الإسلامية التي تدعى الوعي والتقدم^(١).
ولذلك فقد حرم فقهاء المالكية الاشتغال بعلم السحر ومدارسه وتعلمه وقد قال رسول الله ﷺ: اجتنبوا السبع الموبقات.

قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات^(*).

ثالثاً: الحث على الاجتهاد ونزب التقليد

"إن الإسلام وهو يربى العقل يقرر أن هذا العقل من أكبر نعم الله على الإنسان بعد نعمة الإسلام، لذلك فقد حرص على تحرير العقل من التبعية والتقليد^(٢).
ويُعد فقهاء المالكية

الأضرار التي لحقت بالأمة الإسلامية من جراء التبعية والتقليد وتقييد حرية العقل فيورد الإمام ابن رشد القرطبي المالكي:

"وبالتقليد والتعصب للمذاهب فقدت الأمة الهداية بالكتاب والسنة، وحدث القول بانسداد باب الاجتهاد، وصارت الشريعة هي أقوال الفقهاء، وأقوال الفقهاء هي الشريعة واعتبر كل من يخرج عن أقوال الفقهاء مبتدعاً لا يوثق بأقواله، ولا يُعتمد بفتاويه .

وكان من آثار ذلك أن اختلفت الأمة شيعاً وأحزاباً، وكان من آثار ذلك أيضاً انتشار البدع، واختفاء معالم السنن، وخمود الحركة العقلية، ووقف النشاط الفكري، وضياع الاستقلال العلمي، الأمر الذي أدى إلى ضعف شخصية الأمة، وأفقدتها حياتها المنتجة

(١) محمد بن عبد الرحمن المغراوي، عقيدة الإمام مالك، سلسلة العقائد السلفية (٢)، (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي دت)، ص ٦١.

(*) ابن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج (١٢)، ط (٢)، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م) ص ٣٧١.

(٢) على عبد الحليم محمود، تربية الناشئ المسلم، ط (٣)، (المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩٤م)، ص ص ٢٦٣ : ٢٦٤.

وتعد بها عن السير والنهوض، ووجد الدخلاءً بذلك ثغراتٌ ينفذون منها إلى صميم الإسلام^(١).

ويتضح من النص السابق دعوةً فقهاء المالكية الصريحة إلى تدريب عقل الناشئ المسلم وتأهيله بكفاءةٍ وبياتقانٍ وإجادةٍ لحمل راية التجديد وعدم العكوف على التقليد لما فيه من الصيانة والحفاظ والتجديد للشريعة والفقهاء الإسلاميين، حيث يورد الإمام الحطاب في نص آخر^(٢) القباب: القدرة على الاجتهاد تمنع من التقليد^(٣).

فهذه دعوة أخرى إلى ضرورة تمكين الشباب المسلم في عملية التعليم والتدريس من امتلاك أدوات الاجتهاد حيث فيهم من وهبه الله الفطنة والعلم والقدرة على الفهم والاستنتاج والقياس ومدارسة الأحكام.

تابعاً: أحكام التعامل مع المصحف الشريف :

أ - المحدثُ ولمس المصحف الشريف :

يورد الإمام الحطاب "المحدث يمنع من مس المصحف. هذا مذهب الجمهور والحجة عليهم ما في الموطأ وغيره؛ أن في كتابه ﷺ لعمر بن حزم "أن لا يمس القرآن إلا طاهراً^(*) ويحرم مس جلده، وأحرى طرف الورق المكتوب وما بين الأسطر من البياض، ولا يقلب ورقه بعون ولا بغيره"^(٣).

(١) ابن رشد القرطبي (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، ت ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق: أبو عبد الرحمن عبد الحكيم بن محمد، ج(١)، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، ١٤١٨هـ)، ص ٨: ٩.

(٢) الحطاب، مرجع سابق، ج(٢)، ص ١٩٨.

(*) مالك بن أنس، الموطأ، رواية: يحيى بن يحيى الليثي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م)، ص ١٩٩.

بلفظ "أن لا يمس القرآن إلا طاهر". قال مالك ولا يحمل أحد المصحف بعلاقته ولا على وسادة إلا وهو طاهر ولو جاز ذلك لحمل في خبيثته ولم يكره ذلك لأن يكون في يدي الذي يحمله شيء يذس به المصحف ولكن إنما كره ذلك لمن يحمله طاهر إكراماً للقرآن وتعظيماً له. قال مالك أحسن ما سمعت في هذه الآية (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) (سورة الواقعة، آية ٧٩) إنما هي بمنزلة هذه الآية التي في عيس وتولى قول الله تبارك وتعالى (كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ۝ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝ مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۝ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝ كِرَامٍ بَرَرَةٍ) (سورة: عبس، الآيات: ١١-١٦).

(٣) المرجع السابق، ج(١)، ص ٤١١.

أما بالنسبة للحائض فيورد الإمام المواق: "لا بأس للحائض تمسك اللوح فيه القرآن فتقرأ فيه على وجه التعليم"^(١).

يتضح من النصين السابقين تحريم لمس المصحف بالنسبة للفرد المسلم المكلف بغير طهارة من الحدثين الأكبر والأصغر.

أما بالنسبة للمرأة المسلمة المكلفة فالأمر بالنسبة لها على اختلاف فيجوز لها أن تمس اللوح المنسوخ فيه القرآن الكريم بشرط القراءة فيه على وجه التعليم والدراسة.

وقد أجاز فقهاء المالكية في نص آخر جواز قراءة غير المتوضئ للمصحف الشريف وغيره، يقوم بتقليب أوراقه له فيورد الإمام الحطاب: "يجوز لغير المتوضئ أن يقرأ في المصحف، وغيره، يقلب له أوراقه، ولا يجوز مس جلد المصحف، وكذلك لا يجوز أن يمس الطرة والهامش والبياض الذي بين الأسطر ولو بقضيب سواء كان مصحفاً جامعاً أو جزءاً أو ورقةً فيها بعض سورةٍ أو لوحاً أو كتفاً مكتوباً"^(٢).

وقد استخف فقهاء المالكية لمس المصحف لغير المتوضئ على وجه التعليم فيورد الإمام المواق: "استخف للرجل يتعلم القرآن إمساك اللوح فيه القرآن على غير وضوء، ويجوز للمتعلم مس المصحف"^(٣).

كما يجوز للمعلم لمس الألواح المنسوخ فيها القرآن لتصويبها وتصحيحها بغير وضوء فيورد الإمام الحطاب: "يجوز للمعلم يشكل الألواح للصبيان على غير وضوء"^(٤).

ب- الصبيان ولمس المصحف الشريف :

نظراً لعدم تحفظ الصبيان من النجاسة وحاجتهم لقراءته ومدارسته فقد أجاز فقهاء المالكية للصبيان لمس المصحف الشريف بغير وضوء فيورد الإمام المواق: "قال الإمام مالك: أرجو إن مس الصبيان المصحف للتعليم وهم على غير وضوء خفيفاً"^(٥).

(١) المواق، مرجع سابق، ج (١)، ص ٤٤٣.

(٢) الحطاب، مرجع سابق، ج (١)، ص ٤٤١.

(٣) المواق، مرجع سابق، ج (١)، ص ٤٤٣.

(٤) الحطاب، مرجع سابق، ج (١)، ص ٤٤٣.

(٥) المواق، مرجع سابق، ج (١)، ص ٤٤٣.

وذلك للمحافظة على قدسية القرآن الكريم.

ج- كتابة المصحف الشريف :

يورد الإمام الحطاب: "الحكم في كتب المصحف كالحكم في مسه، وسئل: هل للناسخ أن يكتب المصحف محدثاً؟ فأجاب: أنه ليس له أن يكتب إلا متطهراً، واستخف مالك أن تكتب الآية من القرآن في الكتاب على غير وضوء، ولا بأس للجانب أن يكتب صحيفة فيها البسمة وثنياً من القرآن والمواعظ"^(١).

ويتضح من النص السابق "رفع الحرج عن طلاب العلم ممن تتطلب دراستهم كتابة شيء من القرآن الكريم على مدار دراستهم اليومية"^(٢).

"ويستحب لطالب العلم عند كتابة المصحف تحسين كتابته وتبينها وإيضاحها وتحقيق الخط دون مشقة وتعليقه فيكره وكذا كتابته في الشيء الصغير تعظيماً لكتاب الله سبحانه وتعالى"^(٣).

د- إجازة المصحف الشريف للقراءة :

تيسيراً على طلاب العلم غير القادرين من المدارس والبحث والحفظ في القرآن الكريم فقد أجاز أئمة المالكية استئجاره فيورد الإمام سحنون "أرأيت المصحف هل يصح أن يستأجره الرجل يقرأ فيه؛ قال: لا بأس بذلك"^(٤).

في حين يعد الإمام الحطاب إجازة المصحف للقراءة فيه من مكاره الأخلاق حيث يورد: "أجاز محمد إجازة المصحف لكنه ليس من مكارم الأخلاق وأفعال أهل الدين"^(٥).

ولعل ذلك بسبب حماية المصحف الشريف وعدم العبث به، حيث يورد الإمام سحنون "قال محمد: لا أرى بأساً بإجازة كتب الفقه إذا علم من استأجرها"^(٦).

(١) الحطاب، مرجع سابق، ج(١)، ص ٤٤١.

(٢) محمد ناجح محمد أبو شوشة، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٣) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج(٢)، (القاهرة: الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، ١٩٧٧م)، ص ٢٨٩.

(٤) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، مرجع سابق، ج(٣)، ص ٤٢٩.

(٥) الحطاب، مرجع سابق، ج(٧)، ص ٥٤١.

(٦) أحمد فؤاد الأهواني، التربية في الإسلام، ط(٢)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧م)، ص ٣١٨: ٣١٩.

ويتضح من ذلك أن الهدف هو المحافظة على قدسية المصحف الشريف وتعظيمه.

هـ- بيع المصحف الشريف :

أجاز فقهاء المالكية بيع المصحف الشريف فيورد الإمام سحنون:

قال الإمام مالك: " لا بأس ببيع المصحف، وعن ربيعه: لا بأس ببيع المصحف إنما يبيع الورق والحبر والعمل .

وقال سحنون: لا نرى أن تجعله متجراً ولكن ما عملت يداك فلا بأس به" (١).

و- الاستتجار لكتابة المصحف الشريف :

يورد الإمام الحطاب: " تجوز الإجارة على كتابة المصحف" (٢).

وفى هذه الرخصة فائدة عظيمة فى تمكن طلاب العلم من الحصول على ما يحتاجونه من النسخ للمطالعة والبحث والدراسة والقراءة كل فى نسخته وفى ذلك رخصة لطبع المصاحف بالآلات الحديثة وتوفير أكبر قدر من المطبوعات الخاصة بالمصحف الشريف .

ز- تحلية المصحف الشريف بالذهب والفضة :

يورد الإمام الحطاب: "يجوز تحلية المصحف بالذهب والفضة فى جلده على المشهور قال الشيخ يوسف بن عمر: وهو أن يجعل ذلك على الجلد من الخارج، ولا يجوز أن يجعل ذلك على الأحزب والأعشار ولا الأخماس لأن ذلك مكروهٌ. وسئل مالك عن تعشير المصحف فقال: يعشره بالسواد وأكره الحمر؛ (لأنه يلهى القارئ ويشغله عن تدبر آياته) وذكر تزئين المصاحف بالخواتم فكرهه كراهيةً شديدةً فقليل له: والفضة؛ قال: الفضة من ورائه ولم ير به بأساً وإنى لأكره لأمهات المصاحف أن تشكل، وإنما رخص فيما يتعلم فيه الغلمان.

(١) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، مرجع سابق، ج(٣)، ص ص ٤٢٩ : ٤٣٠.

(٢) الحطاب، مرجع سابق، ج(٧)، ص ٥٤٧.

وتجوز تحلية الأحراز من القرآن وما معه من أسماء الله ﷻ وتحليه غير المصحف من الكتب لا تجوز أصلاً وكذلك تحليه الدواة والمقلمة ونحوه، أما تحلية الدواة فإن كانت يكتب بها القرآن فتجرى على تحلية المصحف^(١).

ويتضح من النص (السابق ما يلي):

١- جواز تحلية المصحف الشريف بالذهب والفضة بشرط أن تكون من الخارج وذلك إكراماً وتعظيماً للمصحف الشريف "أخرج البيهقي عن الوليد بن مسلم قال سألت مالكا عن تفضيض المصاحف فأخرج إلينا مصحفاً فقال حدثني أبي عن جدي أنهم جمعوا القرآن في عهد عثمان وأنهم فضضوا المصاحف على هذا ونحوه وأما بالذهب فالأصح جوازه للمرأة دون الرجل"^(٢).

٢- لا يجوز تحلية المصحف الشريف من الداخل بالذهب والفضة أو كتابته أو تجرئته كعمل الأحرز والأعشار والأخماس فمكره؛ وذلك لعدم إدراج ما ليس به وما فيه من المخالفة للسلف الصالح "وقال الحلبي تكرر كتابة الأعشار والأخماس وأسماء السور وعدد الآيات لقوله جردوا القرآن"^(٣).

٣- أجاز فقهاء المالكية نقط وتشكيل المصحف الشريف للعالم والمتعلم لتسهيل عملية دراسته وقراءته وبحثه "قال مالك: لا بأس بالنقط في المصاحف التي تتعلم فيها العلماء أما الامهات فلا"^(٤).

٤- ويورد الإمام ابن الحاج "قال يحيى بن أبي كثير كان القرآن محكماً مجرداً في المصاحف فأول ما أحدثوه فيه النقط على الياء والتاء والثاء وقالوا: لا بأس هو نور له ثم أحدثوا نقطاً عند منتهى الآية ثم أحدثوا الفواتح والخواتم، فانظر ما

(١) المرجع السابق، ج(١)، ص ١٧٩: ١٨٠.

(٢) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج(٢)، ص ٢٩٣.

(٣) المرجع السابق، ج(٢)، ص ٢٩١.

(٤) المرجع السابق، ج(٢)، ص ٢٩١.

ترتب على نقطه وشكله وغير ذلك من المصلحة العظمى للصغار^(١) فالنقط جائز "لأنه ليس له صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآناً وإنما هي دلالات على هيئة المقرء فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها. وقال النوري نقط المصحف وشكله مستحب لأنه صيانة له من اللحن والتحريف"^(٢).

٥- أوجب فقهاء المالكية على قارئ المصحف الشريف ضرورة معرفة مرسومة وكونه حاذقاً في القراءة فيورد الإمام ابن الحاج: "يجب أن لا يقرأ في المصحف إلا بعد أن يتعلم القراءة على وجهها أو يتعلم مرسوم المصحف بخط عثمان بن عفان رضي الله عنه فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما اجتمعت عليه الأمة"^(٣).

ح- من الفضائل القراءة على ترتيب المصحف الشريف :

يعد فقهاء المالكية القراءة على ترتيب المصحف الشريف من فضائل الأعمال فيورد الإمام الحطاب: "القراءة على ترتيب المصحف من الفضائل، والقراءة على خلاف الترتيب من المكروهات"^(٤).

ط- الذمى عن تقبيل المصحف الشريف :

كره فقهاء المالكية تقبيل المصحف الشريف فيورد الإمام ابن الحاج: "كره علماءنا رحمه الله عليهم تقبيل المصحف الشريف، فتعظيم المصحف قراءته، والعمل بما فيه لا تقبيله ولا القيام إليه كما يفعل بعضهم في هذا الزمان"^(٥).

ي - الذمى عن التمسح بالمصحف الشريف :

يورد الإمام ابن الحاج: "كره علماءنا رحمه الله عليهم التمسح بجدار الكعبة أو بجدار المسجد، أو المصحف أو غير ذلك مما يتبرك به لمخالفة السنة"^(٦).

(١) ابن الحاج العنبري، مرجع سابق، م(١)، ج(١)، ص ٨٦.

(٢) السيوطي، الإقتان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج(٢)، ص ٢٩١.

(٣) ابن الحاج العنبري، مرجع سابق، م(٢)، ج(٤)، ص ٨٢.

(٤) الحطاب، مرجع سابق، ج(٢)، ص ٢٤١.

(٥) ابن الحاج العنبري، مرجع سابق، م(١)، ج(١)، ص ٢٥٦: ٢٥٧.

(٦) المرجع السابق، م(١)، ج(١)، ص ٢٥٦.

ويتضح من ذلك أن تقديس وتعظيم المصحف الشريف لا يكون إلا بقراءته وتعلمه وتعليمه وليس للتبرك به دون مدارسته وبحثه وحفظه.

ك- الذمى عن تصغير كلمة "مصحف" :

نهى فقهاء المالكية عن تصغير كلمة "مصحف" لما فيه من الامتهان فكل "ما كان لله تعالى فهو عظيم" (١).

ويورد الإمام ابن الحاج: "فقول بعضهم فى المصحف مصيحف، وفى الكتاب كتيب ومثل ذلك قولهم حين مناوالتهم المصحف، والكتاب لفظه حاشاك ومن ذلك قولهم فى المسجد مسيحد وفى الدعاء ادع لى دعيوه، إلى غير ذلك، إذ أن كل ذلك تعظيمه مطلوب والتصغير ضده" (٢).

ل- الذمى عن التغنى بالقرآن الكريم :

نهى فقهاء المالكية عن التغنى بالقرآن الكريم فيورد الإمام ابن الحاج: "التغنى بالقرآن والزيادة فيه بالمد الفاحش والنقص بحسب ما يوافق نعماتهم، ذهب مالك وجمهور أهل العلم رحمه الله عليهم إلى أن ذلك لا يجوز أما الحديث: "ليس منا من لم يتغن بالقرآن" (*).

فالمراد الاستغناء بالقرآن عن علم أخبار الأمم قاله أهل التأويل وقيل: أن معنى يتغنى به يتحزن به أى: يظهر فى قارئه الحزن الذى هو ضد السرور عند قراءته وتلاوته وليس من الغنية لأنه لو كان من الغنية لقال يتغانى به، ولم يقل يتغنى به (٣).

(١) السيوطى، الإتيان فى علوم القرآن، مرجع سابق، ج (٢)، ص ٢٩٣.

(٢) ابن الحاج العبرى، مرجع سابق، م (١)، ج (١)، ص ٢٥٧.

(*) الكتانى (الإمام أحمد بن أبى بكر بن إسماعيل الكتانى، ت ٨٤٠هـ)، مصباح الزجاجة، تحقيق: محمد المنتقى الكشتاوى، ج (١)، ط (٢)، (بيروت: دار الكتب العربية، ١٤٠٣هـ)، ص ١٥٧.

(٣) ابن الحاج العبرى، مرجع سابق، م (١)، ج (٢)، ص ٥٧: ٥٨.

وقد أوضح فقهاء المالكية في النص السابق مفاصد التغنى بالقرآن الكريم وما يحدثه قارئه بهذه الصورة من الزيادة والنقصان في ألفاظه وحركاته وما يترتب على ذلك من الإخلال بالمعنى فحرموا ذلك.

م- النهى عن قراءة القرآن الكريم في الأسواق والطرق :

يورد الإمام ابن الحاج: "كره مالك رحمه الله قراءة القرآن في الأسواق والطرق لوجوه ثلاثة:

أحدها: تنزيه القرآن وتعظيمه من أن يقرأ وهو ماش في الطرق والأسواق لما قد يكون فيها من الأقدار والنجاسات.

والثاني: أنه إذا قرأ القرآن على هذه الأحوال لم يتدبره حق التدبر. والثالث: لما يخشى أن يدخله ذلك فيما يفسد نيته" (١).

ويتضح من النص السابق أن الإمام مالك كره قراءة القرآن في الأسواق والطرق للوجوه السابق ذكرها، وقد استخف من ذلك "ما كان من فاعله من وجه التحفيظ للمتعلمين ليُقَوُّوا حفظه بدراسته، فأما ما كان على وجه التبرز أي التفوق في الحفظ" (٢).

ن- كتابة المصحف الشريف في الحرير :

أجاز فقهاء المالكية كتابة المصحف في الحرير فيورد الإمام الحطاب: "كتابة القرآن في الحرير جائزة، أما كتابة العلم أو السنة فتجرى على جواز افتراضه، فالكتابة في الحرير أن كانت مما ينتفع به الرجال ككتب المراسلات والعلوم فلا يجوز وإن كانت مما ينتفع به النساء ككتب الصداق يجوز" (٣).

(١) المرجع السابق، م(١)، ج(٢)، ص ٢٨١.

(٢) أحمد فؤاد الأهواني، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٣) الحطاب، مرجع سابق، ج(١)، ص ١٨٠.

س- النهى عن بيع المصحف الشريف لغير المسلم :

لصيانة المصحف الشريف والحفاظ عليه من العبث أوجب فقهاء المالكية بيعه لمن يعرفونه، ونهوا عن بيعه لغير المسلم حيث لا يؤمن امتهانه بوجوده بحوزته وتحت تصرفه فيورد الإمام الحطاب:

" لا يجوز بيع المصحف للكافر وجبر، على بيعه إن اشتراه، ولا يجوز تعليم الكافر القرآن ولا الفقه لأنه جنب ولا بأس أن يقرأ عليه القرآن يحتج به عليه. وروى مالك في موطنه أن النبي ﷺ "نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو" (*). قال ابن حبيب لما يخشى من استهزئتهم وتصغيرهم ما عظم الله سبحانه وتعالى" (١).

خامساً: أحكام التعامل مع كتب الفقه والتفسير واللغة العربية:

أ - لمس كتب الفقه والتفسير :

استحب فقهاء المالكية الطهارة والوضوء عند مدارسة العلم ومسائله احتراماً وتعظيماً لما قد يرد عند بحث مسائل العلم من الاستدلال بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة ومطالعتها من مصادرها وكتابتها في الألواح المعدة لذلك الغرض . ومن ثم فقد جعل فقهاء المالكية لمس كتب الفقه والتفسير من الأولى الطهارة والوضوء لها فيورد الإمام الحطاب:

"يجب احترام كتب التفسير والفقه لأنها حق ولكن لا يبلغ الأمر إلى إيجاب الطهارة للمسها وأن كان الأولى ذلك" (٢).

(*) مسلم، مرجع سابق، ج(٣)، ص ١٤٩٠.
 (١) - الحطاب، مرجع سابق، ج(٦)، ص ٥٠.
 - المرجع السابق، ج(٤)، ص ٥٤٦.
 - المواق، مرجع سابق، ج (٤)، ص ٥٤٦.
 (٢) الحطاب، مرجع سابق، ج(١)، ص ٤١٦.

ب- احترام المكتوبات باللغة العربية عموماً :

أوجب فقهاء المالكية احترام المكتوب باللغة العربية لما تحويه من أسماء الله الحسنى وأسماء أنبيائه عليهم جميعاً الصلاة والسلام وملائكته بعدم تعريضها لموضع المهانة والخط من قدرها العظيم فيورد الإمام الخطاب:

" لا يجوز الاستجمار بكل ما هو مكتوب ولو كان المكتوب باطلاً كالسحر؛ لأن الحرمة للحرّف، ويجب احترام أسماء الله تعالى وإن كتبت في أثناء ما تجب إهانتها كالتوراة والإنجيل بعد تحريفهما فيجوز إحراقها وإتلافها ولا يجوز إهانتها كالتوراة والإنجيل لكان تلك الأسماء" (١).

ويورد الإمام ابن الحاج في هذا الشأن "وكذلك الورقة يجدها الإنسان في الطريق فيها اسم من أسمائه تعالى، أو اسم نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ترفيعه إزالة الورقة من موضع المهانة إلى موضع تُرفع فيه" (٢).

ويتصل بهذه القضية تحريم تعليم كتب اللغة العربية لغير المسلم فيورد الإمام الخطاب: "امتنع المازني من إقراء كتاب سيبويه لكافر، ومنع الكافر من كتب اللغة العربية لما فيها من أسماء الله تعالى وآياته" (٣).

ج- بيع وإجارة كتب الفقه :

كره الإمام مالك بيع كتب الفقه وإجارتها فيورد الإمام سحنون: "قال الإمام مالك لا يباع دفاتر فيها الفقه، ولما كره مالك بيع هذه الكتب كانت الإجارة فيها على أن يقرأ فيها غير جائزة" (٤).

(١) المرجع السابق، ج(١)، ص٤١٦.

(٢) ابن الحاج العنبري، مرجع سابق، م(١)، ج(١)، ص٢٥٧.

(٣) الخطاب، مرجع سابق، ج(١)، ص٤١٦.

(٤) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، مرجع سابق، ج(٣)، ص٤٣٢.

وقد أجاز بعض فقهاء المالكية إيجارها وبيعها "قال محمد: لا أرى بأساً بإيجارها وبيعها إذا علم من استأجرها واشترها"^(١).

وفى جواز إيجارها رخصة لطلاب العلم غير القادرين "على اقتناء الكتب وتملكها حيث يجوز لهم استئجار ما يريدون مطالعته من هذه الكتب وإعادتها بعد ذلك لأصحابها"^(٢).

وقد وضع فقهاء المالكية مجموعة من الضوابط لبيع وشراء كتب الفقه والعلم يوردها الإمام الحطاب:

"إذا اشترى كتباً من أنواع كثيرة متفرقة الأوراق وخروماً متنافرة الأوراق فلا يجوز بيعها إلا لعارف بالتخمين والحزن، وكذلك بائعها يكون كذلك من باب الجزف ولا يجوز بيعها من مبتدئ في القراءة ولا من جاهل مطلقاً إذ لا يدري ما يأخذ ولا ما يعطى، ومثله شراء كتب الفقه واللغة"^(٣).

ويتضح من النص السابق اشترط فقهاء المالكية في بائع كتب الفقه واللغة والعلم قدراً من الثقافة وذلك لتميز الكتب ومعرفة صحيحها من سيقمها وعدم قبول الكتب الفاسدة التي تعرض الأفكار الهدامة وذلك لكبير وعظيم تأثير الناس بما يقرؤون .. والحاجة في هذه الأيام ماسة إلى تطبيق هذه القاعدة الشرعية حيث أصبحت المعرفة لا حدود لها واحتواء العديد من الكتب الوافدة إلى المجتمعات الإسلامية على الكثير من القيم التي لا تتفق وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف.

(١) أحمد فؤاد الأهواني، مرجع سابق، ص ٣١٩.

(٢) محمد ناجح محمد أبو شوشة، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٣) الحطاب، مرجع سابق، ج (٦)، ص ١٩٤.

د- منع كتب العلم :

شدد فقهاء المالكية على ضرورة نشر العلم وبذله لأهله فجعلوا 'منع الكتب' محتوى التعليم " عن طلاب العلم للانتفاع والإفادة منها من الغلول فيورد الإمام الحطاب: "من الغلول منع الكتب عن أهلها"^(١).

وفي ذلك زجرو وعيد لمن يحجب كتب العلم عن الطلاب لدراستها وبحثها.

هـ- سرقة الكتب من مسكن العالم :

اتخذت منازل العلماء مؤسسات تعليمية في ظل المذهب المالكي لذلك وجب احترامها وصيانتها والمحافظة عليها من العبث لأدائها لرسالتها التربوية تجاه تعليم وتثقيف جموع المسلمين بجانب إفادتها لطلاب العلم للتخصص في علوم بعينها، وقد اتخذ الإمام مالك من منزلة مكاناً للإفتاء والتحديث والتعليم.

لذلك فقد أوجب فقهاء المالكية لسارق الكتب قطع يده وذلك لأنه يفعل هذا فوت الفرصة على غيره من العلماء وطلاب العلم من مطالعة هذه الكتب ومدارستها وبحثها والإفادة منها حيث يورد الإمام المواق:

"الدار التي أذن فيها ساكنها أو مالكاها إنذاراً عاماً للناس كالعالم يأذن للناس في دخولهم إليه في داره أو كالرجل يحجر على نفسه في ناحية من داره، ويترك بابها مفتوحاً تدخل بغير إذن، فهذه يجب القطع على ما سرق من بيوتها المحجرة إذا خرج بسرقة عن جميع الدار"^(٢).

سادساً: مداد الكتابة:

حيث يكثر استخدام طلاب العلم للأقلام لتدوين مسائل العلم في الدفاتر المعدة لهذه الغرض لذلك فالحاجة ماسة لمعرفة الأحكام الفقهية الخاصة بمعرفة حكم مداد الكتابة

(١) المرجع السابق، ج(٧)، ص ٢٩٧.
(٢) المواق، مرجع سابق، ج (٨)، ص ٤٢١.

عند قيامهم بأداء الشعائر الإسلامية من وضوء وصلاة بعد فراغهم من المدارس والبحث والتدوين فيورد الإمام الخطاب:

"قال مالك: فيمن توضعاً وعلى يديه مداد فراه بعد أن صلى على حاله: إنه لا يضره ذلك إذا أمر الماء على المداد. إذا كان الذي كتب كأنه رأى أن الكاتب لا يمكنه الاحتراز عن ذلك بخلاف غير الكاتب، فالمداد غير حائل وإنما هو حكم ما يصبغ كالحناء، وليس كذلك فإن الحناء تزل ويبقى أثرها بخلاف المداد، ولو كان غير حائل لم يكن لاشتراط كونه هو الكاتب" (١).

ويتضح من النص السابق تقرير فقهاء المالكية الرخصة لطلاب العلم في الصلاة وإن بقي على أيديهم أثراً لمداد الكتابة حيث لا يمكنهم الاحتراز منه لكثرة تعاملهم مع الأقلام لتدوين ما يحتاجون إليه أثناء دراستهم وبحثهم لمسائل العلم، وهذا الحكم لا ينطبق على غير الكاتب، فهذا الحكم يعد تخفيفاً وخصوصيةً للمتعلمين فقط ولا يتعداهم إلى غيرهم من جموع المسلمين.

سابعاً: الإنفاق والأجر على التعليم :

من أهم القضايا التربوية التي دار حولها النزاع والخلاف على مر العصور المتعاقبة والمتصلة بنشر العلم وبذله لأهله وتقديمه للناس قضية أجر المعلمين ومعرفة أهم القواعد الفقهية والشرعية في قبول هذه الأجرة.

وتعرف الإجارة في اللغة: "الأجرة على العمل - وعقد يرد على المنافع بعوض" (٢).
فالأجر: "الجزء على العمل" (٣). "والأجر الحق - في الاقتصاد: الأجر الذي يكفي العامل ليعيش عيشة هادئة مربحة" (٤).

(١) الخطاب، مرجع سابق، ج(١)، ص ٢٩٠.
(٢) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج(١)، ط(٣)، (القاهرة: مطابع الأوفست، ١٩٨٥م)، ص ٧.
(٣) الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥م)، ص ٣٨.
(٤) مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ج(١)، ص ٧.

والإجارة اصطلاحاً: "تمليك منفعة رقبة بعوض معلوم- والإجارة: هي إما أن تكون تمليك منفعة عمل بعوض معلوم كقول العامل: آجرتك نفسي على أن أخطب ثوبك بدينار وإما أن تكون الإجارة عين بعوض معلوم كقول صاحب الدار: آجرتك داري بعشرة دنانير عن كل شهر، فيقول المستأجر في كلتا الحالتين: قبلت" (١).

• حكم إجارة المعلم في المذهب المالكي :

إجارة المعلم في ظل المذهب المالكي حكمها جائز حيث يورد الإمام سحنون: "قال مالك: لا بأس بإجارة المعلمين، وقال عبد الجبار بن عمر: كل من سألت من أهل المدينة لا يرى بتعليم الغلمان بالأجر بأساً، وسئل الحسن البصري عن معلم الكتاب الغلمان ويشترط عليهم قال: لا بأس به" (٢).

وقد كان الإمام مالك وجميع علماء المدينة يجيزون أخذ الأجر على تعليم الصبيان القرآن والكتابة.

وعلى ذلك "يجوز بالاتفاق الاستئجار على تعليم الحساب والخط واللغة والأدب والفقه والحديث وتعليم الصناعات وبناء المساجد والمدارس" (٣).

"وذلك لفائدة النبي ﷺ بعض أسرى بدر بتعليمهم عدداً من صبيان المدينة الكتابة" (٤).

"ويرى عن ابن مسعود قوله: ثلاث لا بد للناس منهم: أميرٌ يحكم بينهم ولولاه لأكل بعضهم بعضاً، وشراء المصاحف وبيعها ولولاه لقل كتاب الله، ومعلم يعلم أولادهم ويأخذ على ذلك أجراً ولولاه ذلك لكان الناس أميين" (٥).

(١) عبد الله عيسى إبراهيم الغديري، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، مرجع سابق، ج(٣)، ص ص ٤٣٠: ٤٣١.

(٣) السيد سابق، فقه السنة، ج(٣)، (القاهرة: دار الفتح، ١٩٩٧م)، ص ١٤٨.

(٤) محمد عبد العزيز حسن زيد، الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي (٩)، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م)، ص ١٨.

(٥) محمد منير مرسى، التربية الإسلامية: أصولها وتطورها في البلاد العربية، ط(٢)، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، ص ص ١٧٦: ١٧٧.

ويتضح مما سبق اتفاق فقهاء المذهب المالكي وجمهور العلماء طبقاً للقواعد الأصولية الفقهية والحديثية على جواز أخذ المعلمين أجراً نظير قيامهم بأعباء عملية التعليم والتدريس للصبيان.

أ - الاستتجار لتعليم القرآن الكريم :

اختلف العلماء - رضى الله عنهم- أجمعين من السلف والخلف الصالح حول أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم والسبب فى ذلك "أن الرسول ﷺ قد قام بتعليم الناس القرآن، دون أن يسأل أحداً أجراً، وتابعه فى ذلك الصحابة، وعدد من كبار التابعين ومن جاء بعدهم، وهناك الكثير من الأحاديث الحاثثة على التعليم مجاناً وخاصة القرآن الكريم، وضم إلى القرآن أحاديث رسول الله، وذهبت طوائف كثيرة من العلماء والفقهاء، إلى أنه لا يجوز قبول الأجر على تعليم القرآن والحديث"^(١).

ورغم ذلك فقد ذهب فقهاء المالكية إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم فانفقوا فى ذلك مع "جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم كعطاء، وأبى قلابه، وأحمد وأبى ثور: إن ذلك جائز لا كراهة فيه، وعليه الشافعى.

وقال الحاكم- من أكابر السلف- لم أسمع أحداً كره أجر المعلم. وجرى على ذلك الحسن البصرى، وابن سيرين، والشعبى، لكنهم قيدوه بما لم يشترط"^(٢).

يورد الإمام سحنون: "أرأيت إن استأجرت رجلاً يعلم لى ولدى القرآن بحذقهم القرآن بكذا وكذا درهماً.

قال مالك: لا بأس بذلك، وكذلك إن استأجر، على أن يعلم ولده القرآن كل شهر بدرهم أو كل سنة بدرهم.

(١) محمد عبد الحميد عيسى، تاريخ التعليم فى الأندلس، مكتبة التربية الإسلامية الكتاب (٤)، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٢م)، ص ٢٥٦.

(٢) الهيثمى (الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن حجر المكي الهيثمى، ت ٩٧٣هـ)، تحرير المقال فى آداب وأحكام وفوائد يحتاج إليها مؤدبو الأطفال، تحقيق: مجدى السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن، ١٩٨٧م)، ص ٤٤.

قال مالك: لا بأس بذلك، وكذلك إن استأجره على أن يعلم ولده القرآن كله بكذا وكذا؛ قال: لا بأس بذلك، قال: ولا بأس بالسدس أيضاً مثل قول مالك في الجميع" (١).
ونستنتج من النص السابق جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم وذلك للحث على تعلمه وحفظه.

وقد أجاز فقهاء المالكية للمعلم أن يشترط أجراً معلوماً في أعياد الفطر والأضحى فيورد الإمام المواق: "وروى ابن وهب: ولا بأس أن يشترط مع أجره شيئاً معلوماً كل فطر وأضحى.

وسئل سحنون عن المعلم يعلم الصبيان بغير شرط فيجرب لهم الدرهم والدرهمين كل شهر ثم يحذقه المعلم فيطلب الحذقة ويأبى الأب ويقول حذك فيما قبضت فقال: ينظر إلى سنة البك فيحملون عليها، وليس في الحذقة حدٌ معروفٌ إلا على قدر الرجل وحاله. فإذا بلغ الصبي عند المعلم ثلاثة أرباع القرآن فقد وجبت له الحذقة ونحن نقضى بها للمعلم" (٢).
ويتضح مما سبق:

١- جواز أخذ المعلم العطية في أعياد المسلمين وإن لم يشترطها "ذلك تطوع، من شاء منهم فعل، ومن شاء لم يفعل. ذلك حسن ممن فعله، وتكرم من آباء الصبيان لمعلمهم، ولم يزل ذلك مستحسناً فعله" (٣).

٢- وفيما يخص الحذقة فهي واجبة على أبي الصبي شرطها المعلم أو لم يشترطها ويستحقها المعلم عند انتهاء الصبي من حفظ ثلاثة أرباع القرآن الكريم.

ولا يجوز التوقيت بأجل مسمى في الحذقة حيث يورد الإمام المواق: "ابن حبيب أجاز أن يشترط المعلم في تعليم الغلام القرآن على الحذق نظراً أو ظاهراً سيما إن جعل في ذلك أجلاً ولم يسمياه" (٤).

(١) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، مرجع سابق، ج(٣)، ص ٤٣٠.

(٢) المواق، مرجع سابق، ج (٧)، ص ٥٣٤.

(٣) أحمد فؤاد الأهواني، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٤) المواق، مرجع سابق، ج (٧)، ص ٥٢٦.

والعلة في عدم اشتراط وقتاً معلوماً للحدقة "إذ يخشى أن بومت وقتاً ضيقاً لا يبلغ الصبي حدقة ما اشترط تعلمه" (١).

"وكره مالك الإجارة على تعليم القرآن بالألحان" (٢) لأن ذلك "داعيةٌ إلى الغناء، وهو مكروهٌ. ويرى الإمام مالك أن ينهى عن ذلك بأشد النهي" (٣).

ب- الاستئجار لتعليم الفقه والفرائض :

اختلف فقهاء المالكية في قضية الاستئجار لتعليم الفقه والفرائض فيورد الإمام

سحنون:

"أرأيت إن استأجرت رجلاً يعلم ولدى الفقه والفرائض أتجوز هذه الإجارة أم لا؟ قال: لم اسمع منه شيئاً إلا أنه كره بيع كتب الفقه والفرائض، فأنا أرى الإجارة على تعليم ذلك لا يعجبني والإجارة على تعليمهما أشد" (٤).

ويتضح من النص السابق اتفاق الإمام مالك والإمام سحنون والإمام ابن القاسم في عدم جواز الاستئجار لتعليم كتب الفقه والفرائض والعلة في ذلك "منع تعليم شيء على غير القرآن، حتى لا ينصرف الناس إلى هذه العلوم عن القرآن نفسه، فالقرآن هو الهدف الأول والأخير من التعليم، وفي سبيل تعليمه ونشره، أجازوا أخذ الأجرة" (٥).

فتعليم الفقه والفرائض "لا يشبه القرآن، القرآن له غاية ينتهي إليها، وما ذكرت ليس له غاية ينتهي إليها، فهذا مجهول، والفقه والعلم أمرٌ قد اختلف فيه. والقرآن هو الحق الذي لا شك فيه، والفقه لا يستظهر مثل القرآن، وهو لا يشبهه، ولا غاية له ولا أمد ينتهي إليه" (٦).

(١) أحمد فؤاد الأهواني، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٢) الخطاب، مرجع سابق، ج (٧)، ص ٥٣٩.

(٣) أحمد فؤاد الأهواني، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(٤) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، مرجع سابق، ج (٣)، ص ٤٣٠.

(٥) أحمد فؤاد الأهواني، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٦١.

واختلف معهم فى ذلك الإمام ابن يونس والإمام ابن حبيب فيورد الإمام المواق
"وقد أجاز ابن يونس وغيره بيع كتب الفقه فكذلك الإجازة على تعليمها جائزةً على
هذا" (١).

وحيث إن الحاجة ماسة إلى تعليم هذه العلوم المتمثلة فى الفقه والفرائض ليعرف
الناس أمور دينهم وكيفية أداء الشعائر الإسلامية بالوجه الشرعى الصحيح فيجوز
الاستئجار لتعلم هذه العلوم. خاصة أن الإمام مالك قد أجاز الاستئجار على تعليم
الكتاب- "والكتاب: يريدون به "المدونة" لصيرورته عندهم علماً بالغلبة عليها، ككتاب
"سيبويه" عند النحويين" (٢).

يورد الإمام سحنون: "ابن وهب، عن ابن جريح: قلت لعطاء: أجز المعلم على تعليم
الكتاب أعلمت أحداً كرهه .

قال: لا عن حفص بن عمر عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن سعيد بن أبى
وقاص قدم برجل من العراق يعلم أبناءهم الكتاب بالمدينة ويعطونه على ذلك الأجر، وقال
ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن المثنى بن الصباح: سألت الحسن البصرى عن معلم
الكتاب الغلمان، ويشترط عليهم قال: لا بأس به، وقال ابن لهيعة عن صفوان بن سليم أنه
كان يعلم الكتاب بالمدينة ويعطونه على ذلك الأجر، وقال ابن وهب: سمعت مالكا يقول لا
بأس بأخذ الأجرة على تعليم الغلمان الكتاب والقرآن" (٣).

ج- الاستئجار لتعليم الشعر وكتابته :

يورد الإمام سحنون: "أرأيت إن استأجره على أن يعلم ولده الشعر؟

(١) المواق، مرجع سابق، ج(٧)، ص٥٣٩.

(٢) حمدى عبد المنعم ثلثى، مرجع سابق، ص٢٥.

(٣) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، مرجع سابق، ج(٣)، ص٤٣١.

قال: قال مالك: لا يعجبني هذا. وأرأيت إن استأجرت كاتباً يكتب لي شعراً أو نوحاً قال: الشعر والنوح لم أسمع من مالك ولا يعجبني لأنه كره أن تباع كتب الفقه فكتب الشعر أخرى أن يكرهها.

وأرأيت إن استأجرت دفاتري فيها نوح أو شعر أو غناء يقرأ فيها .

قال: لا يصلح هذا، وكره مالك بيع كتب الشعر والغناء والنوح فلما كره مالك بيع هذه الكتب كانت الإجارة فيها على أن يقرأ فيها غير جائرة لأنه ما لا يجوز بيعه عند مالك فلا يجوز الإجارة فيه^(١).

ويتضح من النص السابق كراهة الاستئجار لتعليم الشعر وكتابته والمقصود بالشعر الوارد الحديث بشأنه الذي يدعو إلى اللهو والمجون والنوح والمحتوى على ألفاظ الغزل الفاحش والذي يتنافى ومبادئ الشريعة الإسلامية- أما الشعر الذي يوظف لخدمة الإسلام والذب عن الشريعة والرسول ﷺ والمحتوى على ألفاظ تعظيم المولى ﷺ والدعوة إلى مكارم الأخلاق والمروءة فيجوز تعلمه وتعليمه وكتابته وتدوينه ومدارسه والدليل ما يورده الإمام الجليل الفقيه المالكي الشيخ عياض: "معناه نوح المتصوفة وأناشيدهم المسمى بالتغنى على طريق النوح والبكاء"^(٢). الوارد فيه الأمر بالكراهة في النص السابق.

د - الاستئجار لتعليم الصناعات :

أجاز فقهاء المالكية الإجارة لتعليم الغلمان الصناعات المختلفة فيورد الإمام سحنون: "أرأيت إن دفعت غلامي إلى خياطٍ أو قصارٍ أو إلى خبازٍ يعلموه ذلك العمل بأجرٍ معلومٍ ودفعتهم إليهم: قال مالك: لا بأس بذلك.

قلت: وكذلك إن دفعتهم إليهم ليعلموه ذلك العمل بعمل الغلام سنة .

قال: قال مالك: ذلك جائزٌ، وقال غيره: بأجرٍ معلومٍ أجوز"^(٣).

(١) المرجع السابق، (٣)، ص ٣٣١ : ٣٣٢ .

(٢) الخطاب، مرجع سابق، ج(٧)، ص ٥٣٩ .

(٣) مالك بن أنس، المنونة الكبرى، مرجع سابق، ج(٣)، ص ٤٣١ .

وقد جعل فقهاء المالكية تعلم الصناعات المجتمعية والتي لا غنى للناس عنها من فروض الكفاية، فهذا توجيه من فقهاء المالكية إلى أهمية دفع الصبيان بعد إتمام دراستهم بالمكتب إلى التعليم المهني الفني ليجد العمل الذي يناسبه فيعينه على الكسب الحلال الذي يستغنى به حيث تسقط نفقته عن أبيه ببلوغه السن الذي يكون فيه بالغاً قادراً على الكسب.

ولقد أجاز فقهاء المالكية للأب الفقير المعدم إجارة ابنه للإنفاق على تعليمه حيث يورد الإمام الخطاب: "إن كان الأب فقيراً أو مقللاً ويريد تعليم الابن فيجوز له أن يؤجر ابنه وينفق عليه من أجرته"^(١).

فلا تعارض بين هذا النص والنص السابق في جواز إجارة الصبي ليتعلم مهنة بعمله سنة أو نحوها.

ويتضح من خلال العرض السابق لآراء فقهاء المالكية في تفصيل قضية الإنفاق والأجرة على التعليم أنهم نظموا "العلاقة بين المعلم والتلميذ من ناحية الأجر، وحكموا في كل حالة منها حكماً يستند إلى الحق والشرع والمصلحة، حتى يسوى النزاع بين المعلمين وآباء الصبيان، لتستقر الأمور وتجرى في مجراها السليم. ففي الحكم بالأجر إنصاف للمعلمين، وإنصاف للجمهور، وإنصاف للتعليم نفسه. فهم يريدون معلماً ورعاً تقياً، مخلصاً في عمله وفي دينه وفي سلوكه، يقوم من التلاميذ مقام الوالد من الولد، فيأخذ الصبيان بالشفقة والرحمة والسياسة، ويبصرهم أحوالهم دينهم، ويحفظهم كتاب الله وسنة رسوله حفظاً للدين من الضياع. ولم يضمنوا على المعلم في سبيل ذلك بالأجر لحفظ المعاش والكسب الضروري للحياة"^(٢).

(١) الخطاب، مرجع سابق، ج(٧)، ص ٤٩٨.

(٢) أحمد فؤاد الأهواني، مرجع سابق، ص ١٩٢.

ثامناً : شركة المعلميه :

أجاز فقهاء الملكية شركة المعلمين لوجهين^(١):

١- لأن لهم في ذلك ترافقاً وتعاوناً.

٢- أن يمرض بعضهم فيكون السالم مكانه حتى يفيق ويورد الإمام سحنون: "سئل

مالك عن شركة المعلمين يشتركان في تعليم الصبيان على أن ما رزق الله فيهما نصفان؟

قال: إن كانا في مجلس واحد فلا بأس .

قال: وإن تفرقا في مجلسهما فلا حيز في ذلك"^(٢).

ويورد الإمام المواق:

قال ابن الماجشون: وإذا كان أحد المعلمين سليقياً والآخر نحوياً جاز أن يشتركا على

الاعتوان.

قال مالك: وإن كان أحدهما أعلم لم يصلح إلا أن يكون لأعلمهما فضل في الكسب

بقدر علمه على صاحبه.

ابن يونس: إن استويا في علم ما يعلمانه الصبيان وجب التساوى بينهما في

الكسب، وإن كان أحدهما أعلم من الآخر في غير ذلك السليقة الطبيعية فلأن يتكلم

بالسليقة أي بطبعة لا عن تعلم"^(٣).

ونستنتج من (النص السابق) شروط شركة (المعلمين) في ظل (المذهب المالكي):

١- أن يستوى علمهما.

٢- اتحاد مكان التعليم.

٣- أن يكون الأعلم أكثر أجراً من صاحبه.

٤- الاستواء في العلم يوجب التساوى بينهما في الربح.

(١) المرجع السابق، ص ١٩١.

(٢) مالك بن أنس، المنونة الكبرى، مرجع سابق، ج(٣)، ص ٥٩٩.

(٣) المواق، مرجع سابق، ج(٧)، ص ٩٦.

تاسعاً: أسلوب السلف الصالح في التصنيف :

أهمية التصنيف :

كتب الإمام مالك رحمه الله تعالى في موضوعاتٍ شتى ولم يترك لنا الكثير من هذه المؤلفات نظراً لما قد يكون قد شغله عن التأليف من تحديث وإفتاء.

وعلى الرغم من انشغاله هذا فإن الإمام مالك ترك لنا من المؤلفات ما كانت عظمتها فيما حوته من دُررٍ نفيسة ويكفي أنه قام بالتصنيف في السُنَّة النبوية حيث إن التصنيف فيها من أعظم الأعمال عند الله تعالى.

"قال الزركشي في "قواعده": إن تصنيف العلم فرض كفاية على من منحه الله فهماً وإطلاعاً فلو ترك التصنيف لضيع العلم على الناس.

وقد قال الله تعالى :

﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ... ﴾ (١)

ولا تزال هذه الأمة في ازدياد وترقي في المواهب والعلم" (٢).

ولقد تتبع أئمة المذهب المالكي سنة إمامهم الجليل مالك بن أنس رحمه الله تعالى في تأليف المصنفات في شتى العلوم الشرعية الحديثة والفقهية والتاريخية والأدبية.

وإذا نظرنا إلى كتب أئمة المذهب المالكي نتبين أنهم ساروا على درب القدماء حيث قالوا: "... ينبغي أن لا يخلو تصنيف من أحد المعاني الثمانية التي تصنف لها العلماء وهي اخترعٌ معدومٌ، أو جمعٌ مفترقٌ، أو تكميلٌ ناقصٌ، أو تفصيلٌ مجملٌ، أو تهذيبٌ مطولٌ أو ترتيبٌ مخلطٌ، أو تعيينٌ مبهمٌ، أو تبينٌ خطأ، كذا عدها أبو حيان ويمكن الزيادة فيها" (٣).

وفعل أئمة المذهب المالكي كل ذلك فاختصر الإمام خليل "الفقه المالكي" وهذب مطوله، وفصل الإمام الحطاب ما أجمل في مختصر الإمام الشيخ خليل، وجمع الإمام

(١) سورة آل عمران : من الآية ١٨٧ .

(٢) جمال الدين القاسمي، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨.

مالك ما افترق من المسائل الفقهية والأحاديث النبوية فى كتابه الموطأ، وكمل الإمام ابن الحاج الناقص من الآداب والأخلاقيات الفقهية فى كتابه "المدخل"، عين الإمام ابن رشد البهم من كتاب المدونه الكبرى بالجزء الخامس المتمم للمدونه الكبرى أم المذهب المالكي المسمى بـ "مقدمات ابن رشد".

لذلك أصبحت الحاجة ماسة لمعرفة أسلوب أئمة المذهب المالكي أثناء تدوينهم لهذه المصنفات من قبل العلماء والباحثين ليسيروا على منوالها إذا أرادوا التصنيف فى صنوف المعرفة كل فى تخصصه.

وفىما يلى نعرض لأسلوب أئمة المذهب المالكي فى تدوينهم لمؤلفاتهم.

١- البدء بالبسملة بمفردها فى سطر :

أكد فقهاء المالكية على المصنف أن يبدأ بكتابة البسملة آياً كان الموضوع الذى سيكتبه ولا يورد أى شىء سواها فى السطر فيذكر الإمام الخطاب:

"أجمع العلماء كل ملة أن الله افتتح كل كتاب بيسم الله الرحمن الرحيم. قال ابن حجر: وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالتسمية، وكذا معظم كتب الرسائل" (١).

٢- التعريف باسم المصنف :

يورد الإمام خليل "يَقُولُ الْفَقِيرُ الْمُضْطَرُّ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ، الْمُنْكَسِرُ خَاطِرُهُ لِقَلَّةِ الْعَمَلِ وَالتَّقْوَى، خَلِيلُ بِنِ إِسْحَاقَ الْمَالِكِيِّ" (٢).

ويورد الإمام الخطاب فى شرح ذلك أن يتبع "المصنف البسملة بالتعريف بنفسه ليعلم بذلك من يقف على كتابه، فإنه من الأمور المهمة التى ينبغى تقديمها" (٣).

(١) الخطاب، مرجع سابق، ج (١)، ص ١٧.

(٢) خليل بن إسحاق المالكي، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) الخطاب، مرجع سابق، ج (١)، ص ١٩.

٢- حمد الله تعالى :

يورد الإمام خليل " ... الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُؤْفِي مَاتَرَ يَدٍ مِنَ التَّعَمِّ، وَالشُّكْرُ لَهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا مِنَ الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ... " (١).

ويورد الإمام الحطاب في شرح ذلك "قال العلماء: يستحب البداءة بالحمد لكل مصنفٍ ودارسٍ ومدرسٍ وخطيبٍ وخاطبٍ ومتزجٍ ومزجٍ وبين يدي سائر الأمور المهمة فالإتيان بالحمدلة بعد البسملة اقتداءً بالقرآن العظيم وبالنبي ﷺ في ابتدائه بالحمد في جميع خطبه" (٢).

٤- الصلاة على النبي ﷺ :

يورد الإمام خليل " ... وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ الْمُبْعُوثِ لسائر الأمم، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَرْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأُمَّتِهِ أَفْضَلِ الْأُمَّمِ... " (٣).

ويورد الإمام الحطاب "أن يتبع المصنف بعد حمد الله سبحانه وتعالى والثناء عليه بالصلاة والسلام على نبيه ﷺ ، أداء لبعض ما يجب له ﷺ إذ هو الواسطة بين الله تعالى وبين العباد، وجميع النعم الواسطة إليهم التي أعظمها الهداية للإسلام إنما هي ببركته وعلى يديه، وامتثالاً لقوله تعالى:

﴿...يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٤)

٥- أدبيات التدوين :

يؤكد فقهاء المالكية على مجموعة من الأدبيات ينبغي أن يلتزم بها المصنف أثناء شروعه في كتابة موضوعه من أهمها:

(١) خليل بن إسحاق المالكي، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) الحطاب، مرجع سابق، ج (١)، ص ٢٣.

(٣) خليل بن إسحاق المالكي، مرجع سابق، ص ١١.

(٤) سورة الأحزاب: من الآية ٥٦ ، الحطاب، مرجع سابق، ج (١)، ص ٢٥: ٣٣.

ذ- إبراز الأبواب والفصول :

يؤكد فقهاء المذهب المالكي على المصنف أهمية إيضاح وتبيين الأبواب وما يندرج تحتها من فصول ليسير استخراج المواد من المحتوى المدون ويورد الإمام الحطاب: "الباب اسم لطائفة من المسائل المشتركة في حكم، وفي الباب ذا الفصول لتفصيل الباب؛ وحكمة تفصيل المصنفات بالأبواب والفصول تنشيط النفس وبعثها على الحفظ والتحصيل بما يحصل لها من السرور بالختم والابتداء، ومن ثم كان القرآن العظيم سوراً والله أعلم.

وفي ذلك أيضاً تسهيل للمراجعة والكشف عن المسائل، وكذا فصل صاحب المدونة وغيره من المتقدمين ما كثرت مسأله وتوسطت إلى كتابين وما طالت إلى ثلاثة كتب" (١).

ب- تعظيم الله سبحانه وتعالى عند ذكره في ثنايا التدوين:

يجب على المصنف عند ذكره لله سبحانه وتعالى اتباعه بالتعظيم فيورد الإمام الحطاب: "يختص الله سبحانه وتعالى بالتقديس والتنزيه" (٢).

ج- الصلاة والسلام على نبيه ﷺ :

يجب على المصنف عند ذكر النبي ﷺ اتباعه بالصلاة فلا يجوز اختصارها بصلح أو صلّم، أو صلعم وفي هذا الشأن يورد الإمام الحطاب:

"قال الحافظ السخاوي في شرح الهداية لابن الخزرجي في علم الحديث: وإحافظ الطالب على كتابة الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ كلما كتبه بدون رمز كما يفعله الكسائي، ولا يسأم من تكراره سواء كان ثابتاً في الأصل أم لا، ومن أغفل الصلاة والسلام حرم أجراً عظيماً. ويرى عنه ﷺ أنه قال:

"من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تصلى عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب" (*).

(١) المرجع السابق، ج(١)، ص ٦٠.

(٢) المرجع السابق، ج(١)، ص ٣٣.

(*) الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسني، ج(٢)، (القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ)، ص ٢٣٢.

ويستحب التلطف بها مع ذلك. فظاهره؛ أن الثواب المذكور يحصل بمجرد كتابتها وأن التلطف بها أمر آخر مستحب. وكذلك الأمر مع سائر الأنبياء" (١)، صلى الله عليهم وسلم جميعاً.

د- طلب الغفران والرضا لأصحاب رسول الله ﷺ :

يجب على المصنف اتباع صحابة رسول الله ﷺ بـ "ب" أو "رحمه الله" فيورد الإمام الحطاب: "ويذكر من سواهم بالغفران والرضا كما قال الله تعالى :

﴿...يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ...﴾ (٢)
وقال الله تعالى :

﴿...وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ...﴾ (٣)

عاشراً: بعض المشكلات والقضايا التربوية التي وندع لها فقهاء المالكية حلولاً جذرية

هناك العديد من المشكلات والقضايا التربوية التي تعد من المسائل الشائكة التي واجهها العالم من قديم الزمان، ولا يزال يواجهها حتى الآن وتتضارب الآراء والأقوال حول تلك القضايا والتي حرص فقهاء المالكية على إبراز الحلول الجذرية المنبثقة من الشريعة الإسلامية السمحة فدعموا ما ذهبوا إليه من آراء بقواعد فقهية تشريعية أكسبتها فاعليتها فمن أهم هذه القضايا:

١- الفصل بين الجنسين في التعليم :

يُعد الاختلاط داخل المؤسسات التعليمية والتربوية من أهم الأسباب التي تدعو إلى الرزيلة والانحراف وفساد القيم والأخلاق.

(١) المرجع السابق، ج(١)، ص٢٥.

(٢) سورة الحشر: من الآية ١٠.

(٣) سورة التوبة: من الآية ١٠٠، المرجع السابق، ج (١)، ص٣٣.

ويعرف الاختلاط بأنه "اجتماع الرجال بالنساء غير المحارم في مكان واحد يمكنهم فيه الاتصال فيما بينهم بالنظر أو الإشارة أو الكلام أو البدن من غير حائل أو مانع يدفع الريبة والفساد، وهو محرّم" (١).

وجدير بالذكر أن فقهاء المالكية هم أول الفقهاء التربويين الذين نادوا بضرورة الفصل بين الجنسين في الحقل التعليمي أمثال الإمام مالك بن أنس، الإمام خليل، الإمام أشهب، الإمام ابن شاش، الإمام ابن عبد الحكم، الإمام سحنون، الإمام القابسي، الإمام القاضي عياض، الإمام الخطاب، الإمام المواق.

لذلك فإننا نجد أن هناك شبه إجماع بين فقهاء المالكية الذين مارسوا مهنة التعليم والإفتاء والتدريس داخل المؤسسات التعليمية بعظيم أهمية الفصل بين الجنسين في ميدان الدرس والبحث والتعليم والقضاء.

وفيما يلي نعرض لآراء فقهاء المالكية حول تلك القضية :

يورد الإمام خليل "... وَيَنْبَغِي أَنْ يُفْرَدَ وَقْتًا أَوْ يَوْمًا لِلنِّسَاءِ كَالْمُفْتَى وَالْمُدْرِسِ ... " (٢).

وفي شرح ذلك يورد الإمام المواق "أشهب: إن رأى أن يبدأ بالنساء فذلك له على اجتهاده ولا يقدم الرجال والنساء مختلطين، وإن رأى أن يجعل للنساء يوماً معلوماً أو يومين فعل ابن عبد الحكم: أحب إلى أن يفرد للنساء يوماً ويفرق بين الرجال والنساء في المجالس. ابن شاش: يفعل المفتي والمدرس عند التزحم كذلك" (٣).

(١) موسى الخطيب، أمية محمد علي، حل مشكلات تربية البنات، (القاهرة: دار الروضة، د.ت)، ص ٧١.

(٢) خليل ابن إسحاق المالكي، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(٣) المواق، مرجع سابق، ج (٨)، ص ١١٩.

يورد الإمام الحطاب "قال القرطبي في شرح قوله عليه الصلاة والسلام للنساء اجتمعن في يوم كذا" (*)، يدل على أن الإمام ينبغي له أن يعلم النساء ما يحتجن إليه من أمر أديانهن وأن يخصصن بيومٍ مخصوصٍ لذلك في المسجد أو ما كان في معناه لتؤمن الخلوة بهن، فإن تمكن من ذلك بنفسه فعل وإلا استنهض الإمام شيخاً يوثق بعلمه ودينه لذلك حتى يقوم بهذه الوظيفة" (١).

يورد الإمام القاضي عياض في كتابة ترتيب المدارك: "ومن سيرة عيسى ابن مسكين في غير مدة قضائه أنه كان إذا أصبح قرأ حزياً من القرآن ثم جلس للطلبة إلى العصر، فإذا كان بعد العصر دعا بنيه وبنات أخيه يعلمهن القرآن والعلم" (٢).
يذكر الإمام سحنون: "أكره للمعلم أن يعلم الجوارى. ويخلطن مع الغلمان لأن ذلك فساد لهن" (٣).

ويتضح من خلال النصوص السابقة دعوة فقهاء المالكية منذ القرن الثاني الهجري إلى ضرورة الفصل بين الجنسين خاصةً أن الفترة التعليمية التي يقضيها الصبيان لإتمام تعليمهم بالكتب تستمر حتى بلوغهم سن الاحتلام ووقعت الاحتلام والمراهقة يثور فيه الدافع الجنسي لديهم حتى يبلغ أقصاه، وخشية من فساد البنات لاختلاطهن بالذكور فقد أُفرد لهن وقتاً ومكاناً على حده لتعليمهن.

فكل هذه الآراء الفقهية المبنية على القواعد الشرعية للدين الإسلامي الحنيف "تحرم اختلاط الرجال بالنساء بشكلٍ قاطعٍ لا يحتمل الشك ولا الجدل فالذين يبيحون الاختلاط

(* البخارى، صحيح البخارى، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ج(٦)، ط(٣)، (بيروت: دار ابن كثير، اليمامة ١٩٨٧م)، ص٢٦٦٦. بلفظ "جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت ثم يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك فأجعل لنا من نفسك يوماً نأتيك فيه تعلمنا مما علمك الله فقال: اجتمعن في يوم كذا وكذا في مكان كذا وكذا فاجتمعن فأتاهن رسول الله ﷺ فعلمهن مما علمه الله ثم قال ما منكن امرأة تقدم بيني وبينها من ولدها ثلاثة إلا كان لها حجاباً من النار فقالت امرأة منهن يا رسول الله اثنتين قال فأعادتها مرتين ثم قال اثنتين واثنتين واثنتين".

(١) الحطاب، مرجع سابق، ج(٨)، ص١١٩.

(٢) عبد الله شحاته، المرأة في الإسلام بين الماضي والحاضر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣) ص٧٧.

(٣) أحمد فؤاد الأهواني، مرجع سابق، ص٢٧١.

ويبرئونه بتعويديات اجتماعية، ومعالجات نفسية وحجج شرعية، فإنهم في الواقع يفترون على الشرع، ويتجاهلون الفطرة الغريزية والواقع المرير الذي آلت إليه المجتمعات الإنسانية في تجربتها للاختلاط، فليسألوا مجتمعات الدول الغربية والشرقية عما وصلت إليه المرأة من تحلل وفساد وإباحية وفجور" (١).

ويستعرض الدكتور: عبد الله ناصح علوان نتائج الاختلاط بين الذكور والإناث داخل المؤسسات التعليمية (٢):-

• جاء في كتاب "الإسلام والسلام العالمي" للشهيد سيد قطب: "أن نسبة الحُبالي من تلميذات المدارس الثانوية في أمريكا بلغت في إحدى المدن (٤٨) في المائة"

• ونقلت جريدة الأحد اللبنانية في العدد ذي الرقم (٦٥٠) عن الفضائح الجنسية في الجامعات والكليات الأمريكية ما يلي:

- الفضائح الجنسية في الجامعات والكليات الأمريكية بين الطلاب والطالبات تتجدد وتزداد كل عام.

- الطلاب يقومون بمظاهرة في جامعات أمريكا يهتفون فيها نريد فتيات نريد أن نرفة عن أنفسنا.

- هجوم ليلي من الطلاب على غرف نوم الطالبات، وسرقة ثيابهن الداخلية.

- وقال عميد الكلية معقّباً على الحدث: "إن معظم الطلاب والطالبات يعانون جوعاً جنسياً رهيباً، ولا شك أن الحياة العصرية الراهنة لها أكبر الأثر في تصرفات الطلاب الشاذة"

"ولقد زعم "فرويد" ومن تبعه من علماء النفس أن ترفع القيود التقليدية عن الغريزة

(١) موسى الخطيب، أمية محمد علي، مرجع سابق، ص ص ٧٣: ٧٤.

(٢) عبد الله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام، ج(١)، ط(٣)، (القاهرة: دار السلام، ١٩٩٧م)، ص ٢١٥.

الجنسية يريح الأعصاب، ويحل عقد النفوس، ويمنحها الهدوء والاطمئنان هاهي القيود قد رفعت، وهاهي الغرائز قد أطلقت، فلم تزد النفوس إلا تعقيداً، ولم تزد الأعصاب إلى توتراً وأصبح القلق النفسى هو مرض العصر هناك، ولم تغن آلاف العيادات النفسية عنهم شيئاً^(١).

"فالذين يدعون إلى اختلاط الأنثى بالذكر فى بلاد الإسلام، ويريدون أن يكون شائعاً مطبقاً فى حياتنا الاجتماعية، ما هى فى الحقيقة إلا أداة دعاية وتنفيذ لمخططات أعداء الإسلام من أصحاب مذاهب مادية وإلحادية وإباحية، التى تستهدف إفساد المجتمع المسلم، وهدم كيانه، وذلك بتمزيق القيم الأخلاقية والمفاهيم الدينية بين الشباب والشابات وإشاعة الميوعة والانحلال فى كل ناحية من نواحي المجتمع المسلم"^(٢).

ومن خلال العرض السابق لهذه القضية نجد أن الحاجة ماسة إلى تطبيق المبدأ الفقهي التربوي المالكي بضرورة "الفصل بين الجنسين فى مراحل التعليم" وقد طبق فى العديد من دول الخليج العربى وكانت له نتائج طيبة فعالة.

٢- أمدرس والتلميذ الأمر :

يعرف الأمر بأنه "الغلام الذى لم تنبت له لحية"^(٣).

ولقد عالج فقهاء المالكية هذه القضية فى ضوء الضوابط الأخلاقية للعلاقة التربوية بين المعلم والمتعلم.

وجدير بالذكر أن هذه القضية لم يرد فيها نص صريح وتناولها فقهاء المالكية من جانب القاعدة الأصولية وهى سد الذرائع وهى "تحريم ما يؤدى إلى الحرام"^(٤).

يورد الإمام المواق "القطان: وأجمعوا أنه يحرم النظر إلى غير الملتحي لقصد التلذذ

(١) يوسف القرضاوى، ملامح المجتمع المسلم الذى ننشده، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣م)، ص ٣٨١.

(٢) موسى الخطيب، أميمة محمد على، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٣) مصطفى رجب، مع تراثنا التربوي: شخصيات ونصوص، (القاهرة: مكتبة كرميت، ١٩٩٩م)، ص ٢١٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٢١٧.

بالنظر إليه وإمتاع حاسة البصر بمحاسنه، وأجمعوا على جواز النظر إليه بغير قصد اللذة والناظر مع ذلك آمنٌ من الفتنة، وأختلف إن توفر له أحد هذين الشرطين دون الآخر.

وقال محيي الدين: نص الشافعي وحذاق أصحابه على حرمة النظر إلى الغلام الحسن ولو بغير شهوة وإن آمن من الفتنة، وربما كان المنع فيه أحرى من المرأة.

وقال عياض: كان ابن نضر عدلاً في أحكامه صارماً في الحق وكان يأمر من يمشى على شاطئ البحر والمواضع الخالية فإن وجدوا رجلاً مع غلام حدث أتوا بهما إليه فإن لم تقم بينه أنه أبنوه، أو أخوه، وإلا عاقبه^(١).

ويورد الإمام ابن الحاج: "قال الواسطي رحمه الله وهو من كبار الصوفية: إذا أراد الله هوان عبدٍ ألقاه إلى هؤلاء الأتنان الجيف أولم تسمعوا إلى قول الله تعالى:

﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ ... ﴾^(٢)

وقال النبي ﷺ لعلي عليه السلام: "لا تتبع النظرة النظرة فإنما لك الأولى، وليست لك الآخرة"^(*).

وكان بعض التابعين رضى الله عنهم يكرهون أن يحدق الرجل النظر إلى الغلام الأمرد الجميل الوجه.

قال ابن عباس رضى الله عنهما: للشيطان من الرجل ثلاثة منازل فى نظره، وقلبه وذكره.

وقال عطاء رحمه الله: كل نظرة يهواها القلب لا خير فيها.

وقال سفیان الثوري رحمه الله: لو أن رجلاً عبث بغلام بين أصابع رجليه يريد الشهوة لكان لواطاً.

(١) المواق، مرجع سابق، ج(٢)، ص ١٨٢.

(٢) سورة النور: من الآية ٣٠.

(*) البيهقي (الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، ت ٤٥٨هـ، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، ج(٤)، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ)، ص ٣٦٤.

وقال الحسن بن زكوان رحمه الله: لا تجالسوا أبناء الأعداء فإن لهم صوراً كصور النساء، وهم أشد فتنةً من العذارى.

وقال بعض التابعين: ما أخاف على الشاب الناسك في عبادته من سبع ضارٍ كخوفى عليه من الغلام الأمدٍ يقعد إليه .

وقال بعض التابعين رضى الله عنهم: اللوطية على ثلاثة أصنافٍ: صنفٍ ينظرون وصنفٍ يصفحون، وصنفٍ يعملون ذلك العمل، وروى أن أحمد بن حنبل رحمه الله جاء إليه رجلاً، ومعه ابن له حسن الوجه .

فقال: لا تجبى به مرةً أخرى .

ف قيل له: إنه ابنه، وهما مستوران .

فقال : علمت، ولكن على رأى أسياننا، وكان محمد بن الحسن صاحب يحيى بن معين لم يرفع رأسه إلى السماء أربعين سنةً فجاءه غلام حدث ليجلس إليه فأجلسه من خلفه فأما إتيان الذكور فهي الفاحشة العظمى، وهو محرم مغلظ التحريم قال تعالى:

﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعُلَمِينَ ﴿١٦٦﴾ وَتَدْرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رُبُّكُمْ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ ... ﴾ (١)

قال مالك: ويرجم الفاعل، والمفعول به أحصنا أولم يُحصنا، وبه قال ربيعه وأحمد بن حنبل وإسحاق، وقال الحسن البصرى وعطاء والنخعي وقتادة والأوزاعي وأبو سيف ومحمد: هو كالزنا إن كان بكرًا يجلد وإن كان ثيباً يرحم، ولا فرق بين أن يفعله مع غلام أو امرأة أجنبية والحجة لمالك أن النبي ﷺ قال:

"من وجدتموه يعمل عمل قوم لوطٍ فاقتلوا الفاعل والمفعول" (*). وأيضاً فإن الله تعالى

رحمهم بالحجارة قال تعالى:

﴿ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَىٰهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّنْ سِجِّيلٍ ... ﴾ (٢)

(١) سورة الشعراء : من الآية ١٦٥ : ١٦٦ .

(* ابن الجارود (الإمام عبد الله بن علي بن الجارود، ت٣٠٧هـ)، المنتقى لابن الجارود، تحقيق عبد الله عمر البارودي (بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، ١٤٠٨هـ)، ص٢٠٨.

(٢) سورة الشعراء : من الآية ١٦٥ : ١٦٦ .

وروى أن أبا بكر استشار الصحابة- رضوان الله عليهم- في رجل كان يُنكح كما تُنكح المرأة .

فقال: على بن أبي طالب ؓ أرى أن يحرق فكتب أبو بكر ؓ إلى خالد بن الوليد ؓ فأحرقه بالنار .

وروى عنه أيضاً أنه قال: يرمج اللوطى .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما: يرمى من شاهق جبلٍ أعلى ما فى البلد مُنكساً ثم يتبع بالحجارة .

ويرى عن أبى بكر الصديق ؓ أنه قال: يهدم عليه البيت، وتقال عثمان بن عفان رضى الله عنه: يقتل^(١).

ويتضح من النصوص السابقة: تحريم فقهاء المالكية للنظر إلى الغلام الأمرد ومجالسته والحكمة من ذلك خوف انتشار "الانحلال الخلقى ومظاهر الفساد الاجتماعى"^(٢).

لذلك فالمسلم "التقى الورع هو الذى يحتاط دائماً لدينه وحُلقه وسمعته، ويتقى بحذر مواطن التهم"^(٣).

٢- تربية المرأة وتعليمها :

"من مظاهر تكريم الإسلام للمرأة أنه سوى بينها وبين الرجل فى حق التعليم والتثقيف، وأباح لها أن تحصل على ما تشاء من فروع العلم والحكمة والمعرفة فى مراحلها المتعددة .

وقد كان الإسلام حاسماً فى وجوب تعليم المرأة كل ما يتصل بأمور دينها ودنياها كالعقائد والعبادات، ومعرفة الحلال والحرام من المأكول والمشروب، وسائر التصرفات

(١) ابن الحاج العبرى، مرجع سابق، ج(٣)، ص ١١٤ .

(٢) مصطفى رجب، مرجع سابق، ص ٢١٧ .

(٣) عبد الله ناصح علوان، مرجع سابق، ج(٢)، ص ٤٠١ .

وكذلك كل ما يمكنها من القيام برسالتها الملقاة على عاتقها نحو: جها وأولادها بخاصة، ونحو المجتمع الإنساني بعامه^(١).

"فلقد فرض طلب العلم على المرأة كما فرض على الرجل في الإسلام، فقد سوى الدين الإسلامي بين المرأة والرجل في الأمور الريحية، والواجبات الدينية، ولم يفرق بينهما في العلم والتعلم.

قال رسول الله ﷺ "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة"^(*)، من غير تفرقة بينهما في طلب العلم، فالعلم مقدس في الدين الإسلامي"^(٢).

"والمرأة المسلمة في أيامنا أكثر الناس حاجة إلى الدعم المعنوي والإعداد النفسي كي تسجل في قائمة العاملين، وتتخلص من عنصر السلبية والإهمال، وإذا لم تعرف مكنون نفسها من المؤهلات والمكاتب المودعة فيها، فلا أحد يقوم مقامها في ذلك"^(٣).

ويؤكد فقهاء المالكية أهمية تعليم المرأة الأمور الدينية الشرعية والفقهية يورد الإمام ابن الحاج: "أن المرأة إذا كان لها زوج يجب عليه أن يعلمها إن كانت جاهلة بالحكم، فإن لم يفعل طالبته بذلك، فإن لم يفعل طالبته بالخروج إلى التعليم، فإن لم يأذن لها في الخروج خرجت بغير إذنه، وفي هذا أعنى طلب النساء حقوقهن في أمر الدين الذي لم يخلقن إلا لأجله قال الله ﷻ في كتابه العزيز:

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(٤)

ويتضح من النص السابق دعوة فقهاء المالكية إلى ضرورة تعليم المرأة ما تحسن به القيام بالعبادات والشعائر الإسلامية المفروضة عليها من الوضوء والصلاة والصيام والحج وعلو الحيض وأحكامه ما تحترز به الاحترز الواجب.

(١) أحمد خيرت، مركز المرأة في الإسلام، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥م)، ص ٦٣.

(*) القضاء، مرجع سابق، ج(١)، ص ١٣٥. بلفظ "طلب العلم فريضة على كل مسلم".

(٢) محمد عطية الإبراشي، مكانة المرأة في الإسلام، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م)، ص ١٢٠.

(٣) أمال قرداش بنت الحسين، دور المرأة في خدمة الحديث في القرون الثلاثة الأولى، كتاب الأمة، العدد (٧٠)، ربيع الأول، ١٤٢٠هـ، القاهرة: دار أخبار اليوم، ١٩٩٩م، ص ٤١.

(٤) سورة الشعراء: من الآية ١٦٥ : ١٦٦، ابن الحاج العبدري، مرجع سابق، م(١)، ج(١)، ص ٢٦٩.

ولم يقتصر فقهاء المالكية في تأكيد تعليم المرأة على مجرد العلوم الدينية فكانت دعوتهم عامةً في تعليمها العلوم والمعارف الأدبية والعلمية لارتفاع بمستواها الثقافي والاجتماعي لكبير أثره على أسلوبها في تربية وتنشئة أطفالها فيورد الإمام المواق:

"ولا بأس بترجمة المرأة إن كانت من أهل العفاف والحق وبما يقبل فيه شهادة النساء، إذا احتكم للقاضي خصوم يتكلمون بغير العربية ولا يفقه كلامهم"^(١).

كما دعا فقهاء المالكية إلى تعليم المرأة بعض الحرف النسائية كالغزل والنسيج فيورد الإمام المواق: "وغزل المرأة الكتان المصري جائزٌ مطلقاً"^(٢).

وقد اشترط فقهاء المالكية إذا كان معلم المرأة رجلاً أن يكون تقياً مخلصاً فيورد الإمام الحطاب: "أن الإمام ينبغي له أن يعلم النساء ما يحتجن إليه من أمر أديانهن، وأن يخصهن بيوم مخصوص لذلك في المسجد أو ما كان في معناه لتؤمن الخلوة بهن، فإن تمكن من ذلك بنفسه فعل وإلا استنهض الإمام شيخاً يوثق بعلمه ودينه لذلك حتى يقوم بهذه الوظيفة"^(٣).

ونستنتج من العرض السابق وضع فقهاء المالكية مجموعة من الضوابط لتعليم المرأة نوجزها فيما يلي:

- أ- كون العلم الذي تدرسه معتبراً شرعاً وفيه صلاح أمرها في الدين والدنيا.
- ب- تعليم المرأة العلوم العلمية والأدبية لرفع مستواها الثقافي والاجتماعي.
- ج- تعليم المرأة بعض الحرف النسائية كالغزل والنسيج والتمريض.
- د- أن يكون المعلم مما يوثق فيه ديناً وخلقاً.
- هـ- ألا يترتب على تعليمها خلوةً بأجنبي.

(١) المواق، مرجع سابق، ج (٨)، ص ١٠٦.

(٢) المرجع السابق، ج (٨)، ص ٣٣١.

(٣) الحطاب، مرجع سابق، ج (٨)، ص ١١٩.

٤- الأمية :

الأمية في اللغة "الأميُّ: نسبة إلى الأمِّ، أو الأمَّة. والأمي: من لا يقرأ ولا يكتب الأميَّة: مؤنث الأميِّ. والأميَّة مُصنَّع صناعيٌّ، معناه الغفلة أو الجهالة" (١).
والأميُّ اصطلاحاً "هو الذي لا يحسن قراءة الحمد والسورة" (٢).

وتعرف منظمة اليونسكو الأمي بأنه: شخص يستطيع فهم بيان بسيط وتقصير عن وقائع تتعلق بحياته اليومية إلا أنه لا يستطيع قراءته وكتابته، ويجب أن يُعد أمياً كل شخص قادر على أن يقرأ ويكتب الأرقام واسمه فقط، وكذلك كل شخص يعرف القراءة ويجهل الكتابة، وكل شخص لا يستطيع لإقراءة وكتابة عبارة مألوفة محفوظة عن ظهر قلب" (٣).

ويعتبر فقهاء المذهب المالكي الأمية نوع من أنواع الضعف فيورد الإمام الحطاب "سُمي الأمي أمياً لبقائه على الحال الذي ولدته أمه عليها فلم يحسن قراءة ولا كتابة" (٤).
ويورد الإمام خليل: "... أو بأميٍّ إن وُجِد قارئٌ.." (٥).

وفي شرح ذلك يورد الإمام المواق: "قال ابن القاسم: إن صلى من يحسن القرآن خلف من لا يحسنه أعاد الإمام والمأموم أبداً وقد قال مالك: إذا صلى إمام بقوم فترت القراءة انتقصت صلاته وصلاتهم وأعادوا أبداً لأن الإمام صلى بغير قراءة" (٦).

ويورد الإمام الحطاب: "قال سند: ظاهر المذهب بطلان صلاة الأمي إذا أمكنه الائتتمام بالقارئ فلم يفعل" (٧).

(١) مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ج (١)، ص ٢٨.

(٢) عبد الله عيسى إبراهيم الغديري، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) محمد عمر الطنوبي، المرجع في تعليم الكبار، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٩٤م)، ص ١١٢.

(٤) الحطاب، مرجع سابق، ج (٢)، ص ٤٢١.

(٥) خليل بن إسحاق المالكي، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٦) المواق، مرجع سابق، ج (٢)، ص ٤٢١.

(٧) الحطاب، مرجع سابق، ج (٢)، ص ٤٢١.

ويتضح من النصوص السابقة لفقهاء المالكية أن الأمية "لون" من ألوان العجز والنقص، تجعل الشخص الأمي في درجة أقل من إخوانه القارئین، حتى إنه لا يُقدم للإمامة في الصلاة لعجز، عن القيام بها، فهي تحتاج القراءة والعلم بأحكامها الفقهية لذلك فإن الأمية أخرت الأمي في السلم الاجتماعي بين أقرانه"^(١).
فأصبح مفهوم الأمية لدى فقهاء المالكية مرادف لعدم الكفاءة والقدرة على القيام بالواجبات الشرعية.

ويورد الإمام المواق "قال سحنون: فإن أئتم به أميون مثله فصلاتهم تامة. وهذا إن لم يجدوا من يصلون خلفه ممن يقرأ وخافوا نهاب الوقت، فأما إذا وجدوا فصلاتهم فاسدة"^(٢).

ويتضح من النص السابق وضع فقهاء المالكية مجموعة من الضوابط للصلاة خلف الأمي منها: إذا لم يوجد قارئاً متعلماً بين المصلين، ومخافة خروج وقت الصلاة، أما إذا لم تتوفر هذه الشروط ووجد بينهم متعلماً فصلاتهم باطلة إذا لم يقدموه.
وبجعل فقهاء المالكية الجاهل غير أهل للحكم لعدم تثبته فيورد الإمام الحطاب "قال ابن رشد: وأشار المازري واللمخي إلى أن الجاهل يتفق على بطلان حكمه لأن تحكيمه خطرٌ وعر"^(٣).

وحدد فقهاء المالكية مسؤولية العلماء تجاه قضية محو الأمية في المجتمع الإسلامي وذلك لعظيم خطرها على الأفراد والمجتمعات فيورد الإمام ابن الحاج:

"ينبغي للعالم أن يجعل وقتاً معلوماً لتعليم العوام أصحاب الدكاكين أمور دينهم وأحكام ربهم وقد كانت عادات كثير من علماء المغرب يأخذون الدريس بعد صلاة الصبح ويأتي العوام إليهم يتعلمون منهم في المساجد أمر دينهم، وكان الشيخ الإمام أبو الحسن

(١) أيمن محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٥٣، ١٥٤.

(٢) المواق، مرجع سابق، ج(٢)، ص ٤٢١.

(٣) الحطاب، مرجع سابق، ج(٨)، ص ١٠٠.

الزيات رحمة الله أحد شيوخ الإمام أبي محمد رحمه الله يأخذ الدرس في رسالة الشيخ أبي محمد بن أبي زيد رحمه الله ويلين عبارته ليوصل إلى العوام فهم العلم، ولا يسمع سؤال طالب من الفقهاء ويقول لهم حتى يأتى درس كتاب التهذيب إن شاء الله تعالى لأنى إذا اشتغلت بالبحث معكم فبأى شيء يقوم هؤلاء المساكين إلى أسبابهم ودكاكينهم فهذه صفة العلماء المرجوع إليهم والمقتدى بهم رضى الله عنهم لا جرم أن العوام صاروا فى دكاكينهم من أعرف الناس بعلم ما يحاولونه وما يحتاجون إليه، وتجدهم يبحثون فى دكاكينهم بعضهم مع بعض فى المسائل حتى أن بعضهم ليوقف بعض الفقهاء فى بعض المسائل" (١).

ويتضح من النص السابق أفراد فقهاء المالكية أوقات محددة ومعلومة لتعليم العوام من أصحاب الحرف والمحلات وتعليمهم ما يحتاجون إليه فى مسائل حرفهم وصناعتهم من فقه وشرائع لمحو أميتهم وضبط سلوكياتهم بما يتفق مع تعاليم الدين الإسلامى. كما يتبين مطالبة فقهاء المالكية للعلماء القائمين بأعباء هذه المهمة تيسير عباداتهم وألفاظهم حتى يتمكن الأميون من العوام من إدراك مقاصدهم وفهم جملهم فيستطيعوا تطبيق أحكامهم الشرعية.

ونرى أن هذه الجلسات التعليمية كانت بمثابة مراكز لتعليم الكبار ومحو أميتهم فى ظل المذهب المالكي، ويعد المسجد من أهم تلك المراكز التربوية فى هذا الغرض.

٥- المعلم والمتعلم وسجدة التلاوة :

يورد الإمام خليل " ... سَجَدَ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ بِإِلَّا إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ: قَارِئٌ وَمُسْتَمِعٌ فَقَطْ، إِنْ جَلَسَ لِتَتَعَلَّمَ، وَوُتِّرَكَ الْقَارِئُ. إِنْ صَلَحَ لِيَوْمٍ ... " (٢).

(١) ابن الحاج العبدري، مرجع سابق، م(١)، ج(١)، ص ص ٢٠٥: ٢٠٦.

(٢) خليل بن إسحاق المالكي، مرجع سابق، ص ٤٢.

وفى شرح ذلك يورد الإمام المواق: "ابن رشد: الجلوس لاستماع تلاوة التالى على سبيل التعليم جائزٌ وواجبٌ أن يسجد هذا الجالس بسجود التالى. فإن لم يسجد التالى فقال ابن القاسم: يسجد هذا المستمع.

وأنظر الأستاذ إذا قرأ التلميذ السجدة فقبل يسجد المقرئ بسجود القارئ إذا كان بالغاً فى أول سجدة تمر به وليس عليهما السجود فيما بعد ذلك، وقيل لا سجود عليهما ولا فى أول مرة. ابن زرقون: القولان لمالك" (١).

ويتضح من النص السابق تخفيف فقهاء المالكية على المعلم والمتعلم إذا قرءوا سجدة فاستحبوا لهم أن يسجدوا فى أول مرة إذا تكررت تلك السجدة بعينها.

وهذا ما أكده الإمام خليل فى نص آخر حيث يورد "...، قال: وَأَصْلُ الْمَذْهَبِ تَكْرِيرُهَا إِنْ كَرَّرَ حَرْبًا إِلَّا الْمُعَلِّمَ وَالْمُتَعَلِّمَ فَأَوَّلُ مَرَّةٍ" (٢).

ويورد الإمام المواق" قال: وهو أصل المذهب عندى إلا أن يكون القارئ ممن يتكرر ذلك عليه كالمعلم والمتعلم ففيه قولان إذا كانا بالغين.

قال مالك وابن القاسم: يسجد أول مرة.

وقال أصبغ وابن عبد الحكم: لا سجود عليهما ولا فى أول مرة" (٣).

ويورد الإمام الخطاب" المازى: وإذا كان المتعلمون جماعة يقرؤون على المعلم الواحد واحداً بعد واحد فإنه يسجد كل واحد من المتعلمين .

وقال الفاكهاني. وقال ابن عرفة: اللخمي والمازى: وعلى القول بسجود المعلم والمتعلم أول مرةٍ إن قرأ معلمٌ آخر تلك السجدة سجدها وحده" (٤).

(١) المواق، مرجع سابق، ج (٢)، ص ٣٦٠.

(٢) خليل بن إسحاق المالكي، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣) المواق، مرجع سابق، ج (٢)، ص ٣٦٨.

(٤) الخطاب، مرجع سابق، ج (٢)، ص ص ٢٦٨ : ٢٦٩.

الحادى عشر: آداب نسخ وتجليد وبيع كتب العلم :

اهتم فقهاء المالكية بالحرف والصنائح المتصلة بالعلوم الدينية الشرعية والمعارف العلمية والأدبية فاعتبروا الممتحن لهذه الحرف في عبادة عظيمة لتقرب إلى الله سبحانه وتعالى لكبير أهميتها في حفظ وصيانة العلوم الشرعية الدينية والفقهية فضلاً عن ضرورتها لنشر العلم وبذله لأهله وتسهيل مهمة العلماء والمتعلمين في مطالعة هذه الكتب فأوضحوا الآداب التي ينبغي على محترفي هذه المهن التحلى والتخلق بها. وفيما يلي يعرض الباحث لآداب الوراق والناسخ والمجلد في ظل المذهب المالكي:

أ - آداب الوراق :

الورَاقُ في اللغة "مُورِقُ الكُتُبِ الذِي يورِّقُ ويكُتِبُ. ورجلٌ ورَاقٌ: صاحب ورَقٍ"^(١).

يورد الإمام ابن الحاج: "إن هذا السبب من أعظم الأسباب التي يتقرب بها إلى المولى سبحانه وتعالى إذا حسنت النية فيه إذ أن القرآن الكريم يكتب في الورق وتفسيره والناسخ والمنسوخ وما يتعلق به من علوم، وكذلك حديث النبي ﷺ وشرحه وما احتوى عليه من الحكم والمعاني والفوائد الجملة التي لا يأخذها حصروكتب الفقه وباقي العلوم الشرعية"^(٢).

يتضح من النص السابق عظيم فائدة مهنة الوراقة في حفظ محتوى العلوم الشرعية من القرآن الكريم وعلومه وعلم الحديث وتدوين السنة النبوية والمسائل الفقهية.

لذلك فقد حدد فقهاء المالكية مجموعة الآداب التي ينبغي أن يتخلق بها الوراق يوردها الإمام ابن الحاج فيما يلي^(٣) :-

١- أن ينوى بذلك إعانة إخوانه المؤمنين على قضاء مآربهم فيما يحاولونه فيكون شريكاً لهم فيما يحصل لهم من الثواب على فعل ذلك من غير أن ينقص من

(١) مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ج(٢)، ص ١٠٦٨.

(٢) ابن الحاج العبدري، مرجع سابق، م(٢)، ج(٤)، ص ٧٦.

(٣) المرجع السابق، م(٢)، ج(٤)، ص ص ٧٦: ٧٩.

أجورهم شيئاً فيحصل له هذا الثواب الجزيل، وإن كان قد أخذ منه عوضاً فيكون بسبب نيته في ذلك من أجل العبادات ويعول في رزقه على ربه عز وجل الذي قدره له وخلق له قبل خلق جثته.

٢- أن لا يبيع الورق لمن يعلم أن يستعين به على ما لا يجوز أو ما لا ينبغي فأما ما لا يجوز فمثل الظلم وما شاكله ومثل الكذب كقصة البطال عنتره إلى غير ذلك وهو كثير. وأما الذي لا ينبغي فمثل الحكايات المضحكة وما أشبهها مما يلهو به المرء فيحتاج أن يحذر من هذا وأشباهه لئلا يدخل ذلك ضمن قوله تعالى:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (١)

لأنه إن باع الورق لمن يكتب فيه ذلك؛ فقد فعل ما لم يقله بلسانه ولم ينو؛ بقلبه فيدخل بذلك تحت هذه الآية الكريمة فيرجع بعد أن كان في أعلى عليين إلى أسفل سافلين فإن قال البائع: إنى لا أعلم في الغالب حال المشتري فالجواب أن الذي ينبغي في حق البائع أن يحمل المسلمين على الطهارة والسلامة حتى يتبين غيرهما، ثم إن المشتري قل أن يعرف حاله في هذا الزمان بسبب غفلة الجهل على أكثرهم؛ لأنهم يرون أن ما هو فيه مباح أو مكره بل بعضهم انغمس في الجهل حتى إنه يعتقد وجوب ذلك أو ندمه فلا يستخفون بشيء مما هم فيه إذ أنه لا يستخفى أحداً إلا بالشيء الذي هو عنده معصية وهم عند أنفسهم ليسوا في معصية بل بعضهم يفتخر بذلك.

ويتضح من النص السابق دعوة فقهاء المالكية للوراق إلى ضرورة صدق نيته في نشر العلم بين أبناء المسلمين وذلك لأن مهنة الوراق لم تقف عند حد الصفقات التجارية وبيع

(١) سورة الصف: من الآية ٢: ٣.

الكتب، وإنما كانت تتعدى ذلك إلى مهام ثقافية^(١). وعلمية في بذل العلم لأهله وتحقيق الغاية من عمومية الفائدة.

٣- ليحذر من أنه إذا رأى ما يك ره في المشتري أن يظهر ذلك له، ففي هذا الزمان ترتبت بسبب ذلك فتن كثيرة قل أن يتخلص منها والأعدار كثيرة فليحذر على نفسه من ذلك وهذا الذي يتعين عليه إذ لا يجب عليه أن يسأل عن أخبار الناس، ولا يكشف عن أحوالهم.

٤- أن لا يبيع، ولا يشتري ممن يحوك في نفسه شيء ما مما يكرهه الشرع الشريف فإن وقع له ذلك فليتحيل على فسخ العقد فإن لم يكن ذلك فهو مخير بين رد الثمن على صاحبه إن تعين له في ذلك منفعة ما بحسب ما يراه وإلا فليصدق به، ولا يدخله في ماله، ولا ينتفع به وهذا عام في الثمن والمثمن وفي الوراق وغيره.

٥- ينبغي أن يحذر من الغش فيما يحاوله. مثاله أن يعطى الدست الذي يساوي ثلاثة دراهم فيبيعه على أنه من الدست الذي يساوي أربعة، لأن الورق في ذلك يختلف ثمنه بسبب صفته فقد يكون ورقاً زائداً في البياض وفي الصقال ويكون مما عمل في الصيف وآخر عكسه أعنى فيه سمرة ونقصاً في الصقال والبياضة. وإذا كان كذلك فيتعين عليه أن يبين حتى يخرج من الغش فإن لم يفعل دخل بكتمانه تحت عموم قوله عليه الصلاة والسلام "من غشنا فليس منا" (*).

(١) أحمد شلبي، التربية والتعليم في الفكر الإسلامي جوانب التاريخ والنظم والفلسفة، موسوعة الحضارة الإسلامية (٥)، ط (١١)، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٩م)، ص ٦٧.

(*) الديلمي (الإمام أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمداني، ت ٥٠٩هـ، الفردوس بمآثر الخطاب، تحقيق: السيد بن بسيني زغلول، ج (٣)، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م)، ص ٥٥٦.

٦- ليحذر من أن يخلط الورق الخفيف بالورق الجيد الذي يصلح للنسخ، لأن ذلك تدليس على المشتري؛ لأن الخفيف لا يحمل الكشط لخفته بل يكون ذلك عنده بمعزلٍ فإذا علم أن المشتري ممن ينسخ فيه أعطاه مما يوافقه منه وإن علم أنه ممن يكتب فيه الرسائل وما أشبهها مما يجوز أعطاه من الورق الخفيف بعد أن يبين له ذلك.

٧- ينبغي للوراق الذي في الوراق أن لا يعمل شيئاً من الورق المكتوب إلا بعد أن يعرف ما فيه؛ لأنه قد يكون فيه شيء له حرمة شرعية بل هو الغالب. فإذا نظر فيه عرف ما فيه من الكتاب العزيز أو حديث النبي ﷺ أو اسم من أسماء الله تعالى أو اسم نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو اسم ملك من الملائكة عليهم الصلاة والسلام فيجتنب ذلك كله لحرمة وتعظيمه في الشرع الشريف، لأن الصانع يدوسون ذلك بأرجلهم وغيرهم وهذا من أعظم ما يكون من الامتهان.

٨- ينبغي له أن يسامح في بيعه وشراؤه من يعلم أنه من أهل الدين والخير حقيقة لا مجازاً فيتزك له بعض الربح أو كله ما لم يضر بحاله.

ونستنتج من العرض السابق لأداب الوراق في ظل المذهب المالكي حث فقهاء المالكية الوراقين إلى أهمية "الترفع عن الاتجار والربح الفاحش مما يبيعونه من ورق، وإنما يبيعها بأثمان زهيدة بحيث يستطيع كل واحد أن يشتري ما يرغب في شراؤه من ورق، لأن الهدف الأساسي هو الحرص على انتشار المعرفة بين المسلمين وتفادياً لاحتكارها من قبل أناس محدودين"^(١). "وإتاحة فرص القراءة والإطلاع وجذب العلماء والأدباء، ليكون لذلك أثرٌ عظيمٌ ملحوظٌ"^(٢).

(١) الجيلاني بشير جبريل، تعليم الكبار في ظل الحضارة الإسلامية، (ليبيا: جامعة الفاتح، ١٩٩٨م)، ص ٢١٤: ٢١٥ "بتصرف".

(٢) أحمد شلبي، مرجع سابق، ج(٥)، ص ٦٧: ٦٩. "بتصرف".

ب- آداب الناسخ :

النَّاسِخُ فِي اللُّغَةِ "من صَنَعْتُهُ نَسَخُ الكُتُبِ. (ج) نَسَّخُ" (١).

يورد الإمام ابن الحاج: "إن الناسخ في الأجر والثواب يربو على الوراق؛ لأنه في عبادة عظيمة إذ أنه لا يخلو من أن يكون نسخه في كتاب الله تعالى أو حديث النبي ﷺ أو في الفقه أو غيره، من العلوم الشرعية .

فإن كان في كتاب الله فقد جمع بين التلاوة وهي محض العبادة وبين الكتابة سيما إن تدبر فيما يكتبه وتفكر في معانيه. وإن كان يكتب في حديث النبي ﷺ فقريب منه في الثواب، ولولم يكن فيه من الفضيلة "إلا ما ورد" من كتب الصلاة على النبي ﷺ في كتاب بقيت الملائكة تصلى عليه ما دامت الصلاة عليه مكتوبة في ذلك الكتاب، وكفى بها نعمة" (٢).

ويتضح من النص السابق إعلاء فقهاء المالكية من شأن تمهن حرفة النسخ للكتب الدينية والشرعية خاصة القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه الإسلامي "وئعد هذه المهنة من مفاخر المسلمين في العصور الوسطى، فقط كان نسخ المخطوطات هو الطريق العادي للحصول على نسخة من كتاب ما، وكان الشخص ينسخ الكتاب بنفسه أو يستأجر من ينسخه له، كما كان هناك نَسَّاح ينسخون الكتب ثم يعرضونها للبيع" (٣).

ولأهمية مهنة النسخ في حفظ وتدوين الكتب العلمية الشرعية والأدبية فقد حدد فقهاء المالكية مجموعة الآداب التي ينبغي أن يتخلق بها الناسخ لهذه الكتب يوردها الإمام ابن الحاج فيما يلي (٤) :-

- (١) مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ج(٢)، ص ٩٥٤.
- (٢) ابن الحاج العبدري، مرجع سابق، م(٢)، ج(٤)، ص ٧٩.
- (٣) أحمد شلبي، مرجع سابق، ج(٥)، ص ص ١٦٧ : ١٦٨.
- (٤) ابن الحاج العبدري، مرجع سابق، م(٢)، ج(٤)، ص ص ٧٩ : ٨٣.

١- ينبغي أن يحذر من النسخ في غير العلوم الشرعية؛ لأنه إن فعل ذلك فقد ناقض نيته التي جلس بها وهي إعانة إخوانه المسلمين بتيسيره عليهم مما يحتاجون إليه من السلع وغيرها وأن الرزق على الله تعالى فليحذر أن ينسخ الكذب كقصة البطال عنتره وشبههما فإن ذلك ممنوعٌ أو الحكايات المضحكة وشبههما فإنه مما لا ينبغي وكذلك لا ينسخ لظالمٍ أو من يعينه على الظلم أو من في كسبه شبهة.

٢- ينبغي له أن يبين الحروف في كتابته، ولا يعلق خطه حتى لا يعرفه إلا من له معرفة قوية بل تكون الحروف بينة جلية فلا يترك شيئاً من الحروف التي تحتاج إلى النقط دون أن ينقطها، لأن الباء تختلف عن التاء والتاء، ولا يقع الفرق بينهما إلا بالنقط، وكذلك الجيم والحاء والحاء إلى غير ذلك فليتحفظ على ذلك، لأن بفعله تعم المنفعة لكثير من المسلمين بخلاف ما إذا لم ينقط أو يعلق خطه.

قال رسول الله ﷺ لمعاوية رضي الله عنه " يا معاوية آلق الدواة وحرف القلم وأنصب الباء وفرق السين، ولا تقور الميم وحسن الله ومدَّ الرحمن وجوِّد الرحيم وضع قلمك خلف أذنك فإنه أذكر للمملئ فخير الخط ما قرئ" (*).

ويتضح من النص السابق ضرورة "أن يلحظ الناسخ الدقة والإتقان" (١).

في عمله من حيث نقط الحروف وتجويد الخط واستخدام علامات الترتيم أثناء الكتابة "ويستحب أن يكتب خطأً عليظاً ويجتنب الدقيق منه" (٢).

٣- ينبغي له أنه إذا جلس للنسخ أن يكون على وضوءٍ فإن شق ذلك عليه فليكن في أول جلوسه على ضوء ثم يغتفر له ما بعد ذلك إلا أن يكون ينسخ في كتاب

(* السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: شفيق محمد زيعور، ط(٢)، (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٦م)، ص ٢٥٥.

(١) أحمد شلبي، مرجع سابق، ج(٥)، ص ١٦٨.

(٢) السمعاني، كتاب الإملاء والاستملاء، تحقيق: شفيق محمد زيعور، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

الله فلا بد من الوضوء حين يباشره؛ في كل حين طرأ عليه الحدث، اللهم إلا أن يكون ممن تجوز له الصلاة بذلك الحدث فيتوضأ في أول جلوسه ويغتفر له ما بعد ذلك.

٤- يتأكد في حقه أنه إذا سمع الأذان أن يترك ما هو فيه ويشتغل بحكاية المؤذن والتهيؤ لإيقاع الصلاة في وقتها المختار في الجماعة، اللهم إلا أن يكون الأذان وهو يكتب في أثناء الورقة فلا يترك الكتابة حتى يكملها، لأنه يختلف خط الورقة بسبب قيامه عنها فيمهل حتى يتمها. وكذلك لو كان يسطر في أثناء الورقة فلا يرفع يده حتى يكملها. وليس هذا بمذموم؛ لأنه راجع إلى حسن الصنعة ونصح إخوانه المسلمين.

٥- ليحذر أن ينسخ الختمة على غير مرسوم المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة على ما وجدته بخط عثمان بن عفان رضي الله عنه. وقد قال مالك رحمه الله القرآن يكتب بالكتاب الأول، فلا يجوز غير ذلك، ولا يلتفت إلى اعتلال من خالف بقوله: إن العامة لا تعرف مرسوم المصحف ويدخل عليهم الخلل في قراءتهم في المصحف إذا كتب على المرسوم فيقرءون مثلاً وجأى وجأى؛ لأن رسمها بألف قبل الياء. ومن ذلك قوله:

﴿... فَأَنِّي يُؤَفِّكُونَ﴾ (١)

"فأني يصرفون" فإنهم يقرءون ذلك وما أشبهه بإظهار الياء إمّا ساكنة وإمّا مفتوحة. وكذلك قوله تعالى:

﴿ وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ ... ﴾ (٢)

(١) سورة العنكبوت: من الآية ٦١.

(٢) سورة الفرقان: من الآية ٧.

مرسوم المصحف فيها بلام منفصلةٍ عن الهاء فإذا وقف عليها التالي وقف على اللام. وكذلك قوله تعالى "لَأَذْنَحَتْهُ"، "وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ" مرسومها بألفٍ بعد لا فإذا قرأها من لا يعرف قرأها بمدّةٍ بينهما إلى غير ذلك وهو كثير وهذا ليس بشيءٍ، لأن من لا يعرف المرسوم من الأمة يجب عليه أن لا يقرأ فى المصحف إلا بعد أن يتعلم القراءة على وجهها أو يتعلم مرسوم المصحف فإن فعل ذلك فقد خالف ما اجتمعت عليه الأمة وحكمه معلوم فى الشرع الشريف فليتحفظ من ذلك فى حق نفسه وحق غيره.

ويتضح من النص السابق يجب التزم الناسخ للمصحف الشريف بالخط العثمانى بالمرسوم المتفق عليه من جانب الأمة الإسلامية لتجنب الخطأ بالزيادة أو النقصان فى قراءته وفى ذلك يذكر الإمام السيوطى رحمه الله:

وقال البيهقى فى شعب الإيمان من يكتب مصحفاً فينبغى أن يحافظ على الهجاء الذى كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئاً فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً وأعظم أمانةً منا فلا ينبغى أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم . قلت وينحصر أمر الرسم فى ستة قواعد الحذف والزيادة والهمز والبدل والوصل والفصل وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما^(١):-

١- ينبغى له بل يتعين عليه أن لا ينسخ الختمة بلسان العجم، لأن الله ﷻ أنزله بلسان عربى مبين. وقد كره مالك رحمه الله نسخ المصحف فى أجزاء متفرقة وقال: **إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ...﴾**^(٢) وهؤلاء يفرقونه، فإذا كره هذا فى الأجزاء فما بالك بتغييره عن اللسان العربى المبين.

(١) السيوطى، الإقتان فى علوم القرآن، مرجع سابق، ج(٢)، ص ٢٨٣.

(٢) سورة القيامة: من الآية ١٧.

٢- يتعين عليه أن لا ينسخ في المسجد وإن كان في عبادة؛ لأنه في سبب من الأسباب كلها ينز؛ المسجد عنها هذا إذا لم يلوثه فإن توقع ذلك منع وإن كان قليلاً.

ج- آداب المجلد :

يورد الدكتور أحمد شلبي "بدأ التجليد عند المسلمين بسيطاً، ولكنه تطور بسرعة عجيبة حتى أصبح فناً فيه دقة وفيه جمال، فظهر التذهيب والزخرفة والتزيق، فوصل التجليد إلى القمة، وأصبح آية في الإبداع والجمال، وأصبح مجلداً الكتب في العالم الإسلامي معروفاً بإتقانه وسيطرته على هذا الفن الجميل" (١).

وقد اهتم فقهاء المالكية ببيان الآداب التي ينبغي أن يتحلى بها المجلد لأنه يقوم بحفظ محتوى الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم والحديث الشريف والفقهاء فهو في عبادة التقرب إلى الله سبحانه وتعالى فيورد الإمام ابن الحاج في فضل هذه الحرفة: "إن هذه الصناعة من أهم الصنائع في الدين إذ بها تصان المصاحف وكتب الحديث والعلوم الشرعية فيحتاج في ذلك إلى النية المتقدمة ذكرها في الناسخ؛ لأنه معين بصنعه على صيانة ما تعب فيه الناسخ وحصله وفيه أيضاً جمال للكتاب وترفيح له واحترامٌ ويحتاج أن ينوى إعانة إخوانه المسلمين بصناعته على صيانة مصاحفهم وكتبهم ثم يصحب مع ذلك نية الإيمان والاحتساب.

فإن قال قائل: إن الصانع مثلاً أو غيره من الصناع أو التاجر لا يحتاج إلى نية العالم؛ لأن العالم يخرج إلى المسجد أو غيره؛ إلى التعلم والتعليم وذلك يقبل كل ما نواه والصانع ليسوا كذلك؛ لأنهم مستغرقون في الأسباب.

فالجواب أنه لا فرق بين العالم وغيره؛ إذ أن الصانع وغيره من المتسببين يحتاج إلى

أربعة علوم:

(١) أحمد شلبي، مرجع سابق، ج(٥)، ص ص ١٧٤ : ١٨٠.

العلم الأول : علم الصنعة التي يحاولها.

العلم الثاني : العلم بلسان العلم فيها.

العلم الثالث : العلم بما يخصه في نفسه وذلك عام في حقه وحق غيره؛ فيما يعثور

كل إنسان منهم في عبادته من الصلاة والصوم وغيرهما، وما هو مأمورٌ به في ذلك من الفرائض والسنن والفضائل وما يصلح العبادة وما يفسدها.

العلم الرابع: علم ما يحتاج إليه المكلف في مخالطته لغيره؛ من التحفظ على نفسه

وعلى من خالطه من الوقوع فيما لا ينبغي؛ فهذه أربعة علوم لا بد له منها فإما أن يتعلمها أو يعلمها لمن يطلبها منه إن وقع له ذلك^(١).

ويتضح من النص السابق أن المجلد في ظل المذهب المالكي مكلفاً أن يكون مملأً

بمجموعة من العلوم والمعارف الشرعية لتكون مرشدة وموجهة له في أسلوب سلوكه في التعامل مع الكتب الشرعية الفقهية والحديثية، بجانب معرفته بأسرار صنعته وإتقانه لفنون تلك الحرفة.

ثم يبين فقهاء المالكية آدابه في التعامل مع كتب العلم يوردها الإمام ابن الحاج

كما يلي^(٢):

١- ينبغي له أنه إذا جاء إلى دكانه أن يمثل السنة مثل تقديم اليمين وتأخير

الشمال والخروج سواء بسواء مع الابتداء بالتسمية والذكر وأن يبدأ بصلاة

ركعتين قبل أن يجلس لبيعه. وشرائه؛ لأن الصلاة صلة بين العبد وربيه عز وجل

فيبدأ بهذه الصلة العظيمة ثم بعد ذلك فيما جلس إليه. وهذا مع الإمكان فإن

لم يمكنه ذلك يكون الدكان ليس فيه موضعٌ يركع فيه فيعوض عن ذلك ذكر

الله تعالى.

(١) ابن الحاج العبدري، مرجع سابق، م(٢)، ج(٤)، ص ٨٤.

(٢) المرجع السابق، م(٢)، ج(٤)، ص ص ٨٤: ٧٨.

- ٢- ينبغي له أنه مهما قدر أن لا يجلس في دكانه إلا وهو مستقبل القبلة فليفعل اللهم إلا أن يتعذر عليه ذلك فلا بأس بذلك.
- ٣- يتعين عليه أن ينظر في الورق الذي يبطن به فإن الغالب على بعض الصناعات في هذا الزمان أنهم يستعملون الورق من غير أن يعرفوا ما فيه وذلك لا يجوز؛ لأنه قد يكون فيه القرآن الكريم أو حديث النبي ﷺ أو اسم من أسماء الملائكة أو الأنبياء عليهم السلام وما كان من ذلك كله فلا يجوز استعماله، ولا امتهانه حرمة له وتعظيماً لقدره؛ وأما إن كان فيه أسماء العلماء أو السلف الصالح رضي الله عنهم أو العلوم الشرعية فيكره ذلك، ولا يبلغ به درجة التحريم.
- ٤- يتعين عليه أن يتحفظ على عدد كراريس الكتاب وأوراقه فلا يقدم ولا يؤخر الكراريس، ولا الأوراق عن مواضعها ويتأنى في ذلك فإنه من باب النصح وتركه من الغش.
- ٥- يتعين عليه أن يكون عارفاً بالاستخراج ليعرف بذلك اتصال الكلام بما بعده أو تكون عنده مشاركة في العلم يعرف بها ذلك.
- ٦- ينبغي له إذا سمع الأذان أن يبادر هو ومن معه إلى إيقاع الصلاة في وقتها المختار في جماعة؛ لأن المصاحف وكتب الحديث والعلوم الشرعية التي يجلدونها تأمر بذلك وتنهى عن ضده.
- ٧- لا بأس للمجدد أن يبطن الجلد بالأوراق التي فيها الحساب وليس ذلك بمكروه.
- ٨- يتعين على الصانع أن لا يجلد كتاباً لأحدٍ من أهل الأديان الباطلة؛ لأنه بفعله ذلك يكون معيناً لهم على كفرهم ومن أعان على شيء كان شريكاً لفاعله هذا وجهه. ووجه ثانٍ وهو تغبيطهم بدينهم؛ لأنهم إذا رأوا أحداً من المسلمين يعينهم سيما على حفظ ما في كتبهم يعتقدون أنهم على حق بسبب ذلك. ولو علم أن الكتاب الذي أتوا به إليه من الكتب المنزلة مثل التوراة والإنجيل والزبور فالحكم

فى ذلك من المنع سواءً بسواءٍ؛ لأنه قد صح أنهم بدلوا وحرفوا فيها وغير؛ ذلك لا تعلم مواضعه فتترك كلها.

٩- يتعين على الصانع أن لا يجلد كتاباً لأحد من أهل الأديان الباطلة مكتوباً بالسرمانية أو العبرانية وما أشبهها. وقد قال مالك رحمه الله فى الرقى بغير العربية وما يدريك لعله كفرٌ.

١٠- يتعين عليه أن يكون غلافاً لدواةٍ فيها ذهبٌ أو فضة؛ لأنه لا يجوز استعمالها فكذلك لا يجوز الإعانة عليه بتجليدها.